الفصل الرابع
التوابع

obeikandl.com

* الفصل الرابع: التوابع:

التابعُ عبارة عما يفتقر إلى تقدم غيره عليه، ولا يجوز تقدمه كافتقار الصفة إلى تقدم موصوفها، ولا يجوز تقدم الصفة على الموصوف، وافتقار التوكيد إلى تقدم المؤكَّد، ولا يجوز أن يتقدم عليه. وافتقار البدل إلى تقدم المبدل عليه، وافتقار عطف البيان إلى تقدم المبين. وهذه الأربعة تتبع ما قبلها في إعرابه من رفع ونصب وجر، ولا يجوز أن يفصل بينهما حرف عطف. فأما الخامس فلا يتبع الأول إلا بتوسط حرف عطف وهو المسمى نسقًا[١].

* الصفة (النعت):

وهو اسم تابع متمٌ ما قبله من المتبوع، يدل على بعض أحواله، وذلك بدلالته على معنى فى الموصوف أو في شيء من سببه[٢].

وقال الثمانيني: «وقعت الصفة في الكلام لتفصل بين مسميين قد اشتركا في لقب واحد، نحو: (زيد وزيد)، و(هند وهند)، و(رجل ورجل). فأما إذا اختلفت الألقاب كزيد وعمرو، ورجل وامرأة فاختلاف ألقابهما يُغني عن الصفة، والصفة تُزيل اللبس عن الاسمين المشتركين في اللقب الواحد. وتتبع الموصوف في إعرابه من رفع ونصب وجر»[٣].

وقال السيرافي: وإنما صار النعت تابعا للمنعوت في إعرابه؛ لأنهما لشيء واحد[٤].

وأضاف الثمانيني: «ولابد أن تكون الصفة موافقة للموصوف في تعريفه وتنكيره، كما وافقته في إعرابه»[٥].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٥٤، وشرح اللمع ١/ ٥٢٥، وانظر: الكتاب ١/ ٤٢١.

(٢) انظر: شرح المفصل ٣/ ٤٦، ٤٧.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣٥٥، وشرح اللمع ١/ ٥٢٦، وانظر: شرح المفصل ٣/ ١٤٧.

(٤) انظر حاشية الكتاب لسيبويه ١/ ٤٢٢.

(٥) الفوائد والقواعد ص٣٥٥، وشرح اللمع ١/ ٥٢٦.

ومما سبق نلاحظ أن الصفة من تمام الموصوف فيخرج بذلك البدل وعطف النسق[١]. ألا ترى أن قولك: مررت بزيدٍ الأحمر، كقولك: مررتُ بزيد. وذلك أنك لو احتجت إلى أن تنعت فقلت: مررت بزيد. وأنت تريد الأحمر، وهو لا يُعرَف حتى تقول: الأحمر، لم يكن تم الاسم، فهو يجرى منعوتًا مجرى: مررت بزيد. وإذا كان يُعرف وحده، فصل الأحمر كأنه من صلته[٢]. وكذلك الحال في الجملة الواقعة صفة؛ لأنها تكون ملتبسة بالموصوف[٣]. يؤكد سيبويه أن الصفة من تمام الموصوف فهما كالشيء الواحد بقوله: «واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه، وذلك قولك: (هذا زيدٌ الطويل)» [٤]. فعبر عن الصفة والموصوف بقوله: (هو هو)، وجعل الوصف من اسم الموصوف؛ لأنه جار عليه.

فالصفة والموصوف كالاسم الواحد، ولذلك وجبت المطابقة بينهما. وتتجلى تلك المطابقة في الإعراب، والعدد، والنوع، والتعيين[٥]. فلا يجوز مجيء الصفة بعد موصوفين أو موصوفات مختلفة الإعراب، أو متفقة الإعراب، ولكن من جهات مختلفة، تقول: هذا رجل معه رجل قائمين، فتنصب (قائمين) على الحال، «ولا سبيل إلى الصفة في هذا، ولا في قولك: (عندك غلام)، وقد أتيتُ بجاريةٍ فارهين؛ لأنك لا تستطيع أن تجعل (فارهين) صفة للأول والآخر، ولا سبيل إلى أن يكون بعض الاسم جرا وبعضه رفعا»[٦].

وكذلك لم يجز وصف النكرة بالمعرفة، ولا وصف المعرفة بالنكرة، كما أنه لم يجز أن تكون

---

(١) انظر حاشية الصبان ٣/ ٥٩.

(٢) الكتاب ١/ ٨٨، وانظر: ١/ ٨٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٠٧.

(٤) الكتاب ٢/ ١٢١، وانظر: الفوائد والقواعد ص٣٥٥.

(٥) يلاحظ أن الصفة تتبع الموصوف فيما سبق، ما لم ترفع الظاهر الذي هو من سبب الموصوف فإنها حينئذ تتبع الموصوف في الإعراب والتعيين فقط.

(٦) الكتاب ٢/ ٥٧، ٥٨.

الصفة من النكرة والمعرفة معا، فلا تقول: هذه ناقة وفصيلُها الراتعان؛ لأنه محال[١]، فالمعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة، ويكون الغرض من وصف المعرفة البيان والتوضيح، ومن وصف النكرة التخصيص، تقول: (مررت برجل ظريفٍ)، فلا تريد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف، فتتخصص النكرة بالوصف[٢].

كما يتضح أن الصفة من تمام الموصوف وزيادة في بيانه، والزيادة تكون دون المزيد عليه. والصفة خبر في الحقيقة؛ لأنها والموصوف كالاسم الواحد، ويحتمل فيها الصدق والكذب، فلا تكون إلا أعم أو مساوية للموصوف، كما أن الخبر كذلك. فإن قيل كيف تكون الصفة بيانا للموصوف وهي أعم منه؟ قيل: إنما حصل البيان من مجموع الصفة والموصوف؛ لأن مجموعهما أخص من كل واحد منهما منفردا، فقولك: (زيدٌ الطويل)، أخص من كل واحد؛ من الصفة والموصوف[٣].

إن تطبيق هذا الشرط على المعارف يعتمد على ترتيبها من حيث التخصيص والإبهام، فمذهب سيبويه أن أعرف المعارف وأكثرها تخصيصا الضمائر، وذلك أنك لا تضمر الاسم إلا بعد تقدم ذكره، ومعرفة مَنْ تعني. والأعم منه العلم، ثم المبهمات كأسماء الإشارة، ثم المعرف بالألف واللام، وما أضيف إلى معرفة من المعارف السابقة فحكمه حكم ذلك المضاف إليه في التعريف[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٦١، ٢/ ٥٩، ٦٠.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٦، ١/ ٤٢١، ٤٢٢.

(٣) انظر: التعليقة ١/ ٢٢٣، وشرح المفصل ٣/ ٥٩.

(٤) انظر: شرح المفصل ٣/ ٥٦، ولقد ذكر ابن يعيش اختلاف النحاة حول أعرف المعارف، فمنهم من رأى أنه (المبهم) ونسب ذلك إلى أبي بكر بن السراج. انظر: الأصول في النحو ١/ ١٥٤، حيث جعل الأحسن في=

كما يتضح مما سبق أن الثمانيني ذهب مذهب جمهور البصريين في موافقة النعت منعوته في التعريف والتنكير إذا لم يكن قطع، أما إن كان الموصوف المعرف باللام لا يراد به شخصًا بعينه، والصفة (أفعل من) أو (مثلك) وأخواته، جاز أن تجرى عليه، وإن كانت نكرة نحو: (ما يحسن الرجل مثلك)، و(مررت بالرجل أفضل منه)، فجوز الخليل ذلك، وزعم الأخفش أن (أل) زائدة فهو من وصف النكرة بالنكرة، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى التخالف بكون النعت نكرة إذا كان لمدح، أو ذم مثل قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ﴾[1]، وأجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة[2].

وأضاف الثمانيني: «أنه لابد أن تكون الصفة مشتقة من الموصوف إما من معنى فيه، أو معنى فى سببه، فإن كانت مشتقة للموصوف من معنى فيه وجب أن تكون بحسب الموصوف في عدده من توحيده وتثنيته وجمعه. ويكون فاعل الصفة مُضمرًا فيها راجعًا إلى الموصوف. تقول إذا وصفت المعرفة: (جاءني زيدٌ العاقلُ، ورأيتُ زيدًا العاقلَ، ومررتُ بزيدٍ العاقلِ). و(جاءني الزيدانِ العاقلانِ، ولقيتُ الزيدَينِ العاقلينِ، ومررت بالزيدَينِ العاقلينِ). و(جاءني الزيدون العقلاء، ورأيت الزيدين العقلاءَ، ومررتُ بالزيدِينَ العقلاء). وتقول في النكرة: (جاءني رجلٌ محسنٌ، ورأيتُ رجلًا محسنًا، ومررتُ برجلٍ محسنٍ)، و(جاءتني امرأةٌ ظريفة، ولقيتُ امرأة ظريفة، ومررت بامرأةٍ ظريفةٍ)، و(جاءني رجلان صالحان)، و(جاءتني امرأتان ظريفتان)، إلخ،

=قولك: زيدٌ هذا، أن تبدأ (بهذا) لأن الأعرف أولى بأن يكون المبتدأ، ومنهم من رأى أنه (العلم) ونسب ذلك إلى أبي سعيد السيرافي.

(١) سورة الهمزة، الآيتان (١، ٢).

(٢) انظر تفصيل هذه الآراء في الكتاب ١/ ٤٢١- ٤٢٢، ٢/ ١٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ١٦- ١٧، والمساعد ٢/ ٤٠٢، وشرح الأشموني ٣/ ٦٠.

و(جاءني رجالٌ صالحون)، و(جاءتني نساءٌ ظريفاتٌ، ولقيت نساء ظريفاتٍ)»[١].

وأضاف الثمانيني: «إذا اشتققت الصفة للموصوف من معنى في سببه لزمتها ثلاثة أحكام؛ أولها: أنها تتبع الموصوف في إعرابه وتعريفه وتنكيره. وثانيها: أنها تتبع فاعلها في تذكيره وتأنيثه، وفاعلها مظهر بعدها مرفوع بها، ومعه ضمير يرجع إلى الموصوف. وثالثها: أن الصفة موحدة في نفسها، وإن اختلف ما قبلها وما بعدها في تثنية أو جمع»[٢].

وقال سيبويه: «لا يُشترط الالتزام بهذا الحكم في رأي الخليل، تقول: (مررت برجل كهل أصحابه)، و(مررت برجل شاب أبواه) قال الخليل- رحمه الله: فإن ثنيت أو جمعت فإن الأحسن أن تقول: مررت برجل قرشيان أبواه، ومررت برجل كهلون أصحابه، تجعله اسمًا بمنزلة قولك: مررت برجل خز صفته... وقال الخليل- رحمه الله: من قال(أكلوني البراغيثُ) أجرى هذا على أوله، فقال: مررت برجل حسَنَيْنِ أبواه، ومررت بقوم قرشيينَ آباؤهم»[٣].

ومثل الثمانيني لذلك بقوله: «إذا وصفت مذكرًا منكورًا بشيء من سببه، وكان مذكرًا. تقول: (جاءني رجلٌ ذاهبٌ أبوه)، وتقول في التثنية: (جاءني رجلان ذاهبٌ أبواهُما)، وتقول في الجمع: (جاءني رجالٌ ذاهبٌ آباؤهم)، وإن كان سببه مؤنثًا. قلت: (جاءني رجلٌ حسنةٌ أمُّه)، و(جاءني رجلان حسنةٌ أماهما)، و(جاءني رجالٌ حسنةٌ أمهاتهم)، وإن كان الموصوف مؤنثًا وكان سببه مذكرًا. قلت: (جاءتني امرأة ذاهبٌ أبوها)، و(جاءني امرأتان ذاهبٌ أبواهما)، و(جاءني نساءٌ ذاهبٌ آباؤهن)، وإن كان الموصوف مؤنثًا وسببه مؤنثًا، قلت: (جاءتني جاريةٌ ظريفةٌ خالتها)، و(جاءتني جاريتان ظريفةٌ خالتاهما)، و(جاءني جوارٍ ظريفةٌ خالاتُهن)، وإن كان

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٥٦، وشرح اللمع ١/ ٥٢٦- ٥٢٧.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٥٦، وشرح اللمع ١/ ٥٢٧.

(٣) الكتاب ٢/ ٤١.

الموصوف معرفة أدخلت في الصفة الألف واللام لتكون قد وصفت معرفة بمعرفة. تقول: (جاءني زيدٌ الكريم أبوه والذاهبةُ أمه)، و(جاءني الزيدان الكريم أبواهما والذاهبةُ أُمهما)، و(جاءني الزيدونَ الكريم آباؤهم والذاهبةُ أمهاتهم)، وإن كان الموصوف مؤنثًا معرفة قلت: (جاءتني هندٌ الجالسة أختها والمحسنُ أبوها)، و(جاءتني الهندان الجالسة أختاهما، والمحسن أبواهما)، و(جاءتني الهنداتُ الجالسةُ أخواتُهن والمحسنُ آباؤهن)»[١].

وبيّن الثمانيني أن الصفة تشتقها للموصوف من خلْقِه أو خَلُقِه أو صناعته أو نسبه. فالخُلُقُ: نحو: (الطويل والقصير والأسود والأبيض والأعور والأحول والأعرج)، وما جرى مجراه. والخُلُق: نحو (الظريف والكريم والسمح). والصناعة: نحو (العالم والكاتب والنجار والحدّاد والعطّار والبزاز) وما جرى هذا المجرى[٢].

كما وضّح الثمانيني أن الصفة لو كانت اسمًا منسوبًا، وإن كانت لمعرفة أدخلت فيها الألف واللام. نحو: (قابلتُ الرجل البغدادي)، وإن كانت لنكرة أزلت منها الألف واللام، نحو: (قابلتُ رجلًا بغداديًّا)، وإن كانت للموصوف ثنيت بتثنيته، وجمعت بجمعه، ووحدت بتوحيده، وكان فيها ضمير يرجع إلى الموصوف. فإن كانت لسببه أجريتها على ما بينت لك، ورفعت السبب بها. تقول: (مررت برجل بصري غلامه)، و(هذا رجل كوفي غلامه، وذاك غلام كوفية أمه، وخوارزمي أبوه)، و(مررت بامرأة مكيةٍ أمها، وبغدادي أبوها)، وهذا تنبيه على ما يجري مجراه[٣].

ونلاحظ مما سبق أن اشتراط الثمانيني في الصفة أن تكون بالمشتق لا بالجامد؛ لأن المشتقات

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٥٦- ٣٥٨، وشرح اللمع ١/ ٥٢٧- ٥٢٩.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٥٨، وشرح اللمع ١/ ٥٢٩.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٥٩، وشرح اللمع ١/ ٥٢٩- ٥٣٠.

أنسب الأسماء لمعنى التحلية لما فيها من معنى الفعل، وذلك كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وصيغ المبالغة؛ لأنها تدل على حدث مقترن بذات، أي: على الحدث وصاحبه. تقول: (مررت برجل راكب وذاهب، و(مررت برجل حسن الوجه جميله). وأما أسماء الجواهر كالدرهم والحديد ونحوه فلا تصلح أن تجعلها صفة[١].

وقسّم الثمانيني «الأسماء على ثلاثة أقسام: قسم يجوز أن يؤكد، ولا يجوز أن يوصف، وقسم يجوز أن يوصف، ولا يجوز أن يؤكد، وقسم يجوز أن يوصف ويؤكد. فأما القسم الذي يجوز أن يؤكد ولا يجوز أن يوصف فالمضمرات كلها، تقول في توكيدها: (جاؤوني أجمعون، ورأيتُهُم كلهم، ومررت بهم أنفسهم). وإنما لم يجز أن يوصف المضمر؛ لأن الصفة إنما تدخل لرفع لبس يعرض في الموصوف، والمضمر لا يعرض فيه لبس؛ لأنه لا يضمر إلا وقد عرف، فإن كان لم يعرف الظاهر خصص لمعرفة المخاطب ثم أضمر، فلأجل هذا لا يجوز أن يوصف المضمر. فأما التوكيد فإنه يقر المؤكد على ما هو عليه من غير زيادة فيه، ولا نقص منه، فلأجل هذا جاز أن يُؤكَّد المضمرات»[٢].

وفي ذلك يوافق الثمانيني جمهور النحاة بأن المضمر لا يُنعَت به، ولا يُنعَت بخلاف الكسائي الذي قال بنعت الضمير الغائب إذا كان النعتُ لمدح أو ذم أو ترحّم، لا مطلقًا نحو: (مررت به المسكين)، فالمسكين نعت، وقال الفراء: هذا خطأ ومن منع ذلك جعله بدلًا[٣].

وأضاف الثمانيني: «وأما القسم الذي يجوز أن يوصف، ولا يجوز أن يؤكد، فالنكرات كلها يجوز أن توصف، ولا يجوز أن تؤكد. وإنما جاز أن توصف؛ لأن الصفة تخصص الموصوف،

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٦، ٤٢٩- ٤٣٠.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٥٩، وشرح اللمع ١/ ٥٣٠.

(٣) انظر تفصيل هذه الآراء في الكتاب ٢/ ٧٥، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٧١، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٦٠، وشرح الأشموني ٣/ ٧٣، والمساعد ٢/ ٤١٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣١.

والنكرة إذا خصصت قربت من المعرفة فحدثت فيها فائدة، فلأجل هذا جاز أن توصف. ولم يجز أن تؤكد النكرة؛ لأن التوكيد يقرها في تنكيرها، ولا يحدث فيها تخصيصًا فصار وجود التوكيد في النكرة وعدمه واحدًا. وما عدا المضمرات والنكرات فيجوز توكيده ووصفه جميعًا، تقول: (جاءني القومُ الظرافُ) إذا وصفت، و(جاءني القومُ أجمعون) إذا وكدت»[(١)].

وبيّن أنه إن جمعت بين الصفة والتوكيد جاز، فقلت: (جاءني القومُ الظرافُ أجمعون)، و(رأيت القومَ الظرافَ أجمعين)، و(مررت بالقوم الظراف أجمعين)[(٢)].

ومن الملاحظ أن الثمانيني لم يتحدث عن حذف الموصوف، وإقامة الصفة محله، كما لم يتحدث وصف المبهمات بأسماء الأجناس، ولا وصف المبهم للمضاف، ولا عن أقسام النعت مثل نعت الجملة وشبه الجملة، فكل أمثلته اقتصرت على النعت المفرد الحقيقي والسببي.

(١) الفوائد والقواعد ص٣٥٩- ٣٦٠، وشرح اللمع ١/ ٥٣٠- ٥٣١.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٦٠، وشرح اللمع ١/ ٥٣١.

obeikandl.com

*** التوكيد:**

التوكيد بالواو والفعل منه (وكّد- يُوكّد)، وقال الدكتور عبد الوهاب كحلة: وهو أفصح من: (أكّد يؤكّد تأكيدًا) بالهمز. وإنه من الوهم التلفيق بين اللغتين[١]، وقد قال ابن يعيش: اعلم أنه يقال تأكيد وتوكيد بالهمزة والواو الخالصة، وهما لغتان، وليس أحد الحرفين بدلًا من الآخر؛ لأنهما يتصرفان تصرفًا واحدًا، ألا تراك تقول: (أكد يؤكد تأكيدا، ووكد يوكد توكيدا) ولم يكن أحد الاستعمالين أغلب فيجعل أصلا، ولذلك قلنا إنهما لغتان[٢].

ومن الملاحظ أن ابن يعيش لم يرجح لغة على أخرى، ولم يقل إن واحدة أفصح من الأخرى، والبحث يوافقه، ولا يرى ما رآه د/ كحلة بأن (وكّد) أفصح.

وبيّن الثمانيني أن العرب أدخلوا التوكيد في كلامهم لإزالة اللبس، فقال: «اعلم أن في كلام العرب المجاز والتوسع؛ لأنهم كثيرًا ما يعبرون بالشيء عن غيره، وبالسبب عن مسببه، والمسبب عن سببه. وإنما يفعلون ذلك في الأشياء التي بينها وصلة ومقارنة ومجاورة، حتى يقول الواحد منهم: (جاءني زيدٌ)، ويجوز أن يكون قد جاءه غلامه أو خبره أو كتابه. ويقولون: (مررت بزيدٍ)، ولعله أن يكون مر بالدار التي ينزلها زيد ويحلها، أو بشيء من أسبابه. فلما كثر هذا المجاز والتوسع في كلامهم، وأرادوا التحقيق ورفع هذا المجاز والتوسع، أدخلوا التوكيد في كلامهم ليزيلوا هذا اللبس»[٣].

وقد قال ابن جني: اعلم أن العرب إذا أرادت المعنى مكنته، واحتاطت له[٤].

---

(١) انظر هامش المحقق في الفوائد والقواعد ص٣٦٠.

(٢) انظر: شرح المفصل ٣/ ٣٩.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣٦٠، وشرح اللمع ١/ ٥٣٢.

(٤) انظر: الخصائص ٣/ ١٠١.

وبيّن الثمانيني أن التوكيد على ضربين فقال: «ضرب يكون بتكرير لفظ الأول ومعناه، وضرب يكون بتكرير معنى الأول دون لفظه. فأما الذي يكون بتكرير لفظ الأول ومعناه، فهو يتبع المعارف والنكرات والآحاد والتثنية والجمع والأسماء والأفعال والحروف. تقول في المعارف: (جاءني زيدٌ زيدٌ)، و(رأيت هندًا هندًا)، وتقول: (جاءني الرجلان الرجلان)، و(جاءني رجلٌ رجلٌ)، و(مررت برجلٍ رجلٍ)، و(لقيت غلامًا غلامًا)، و(زيدٌ منطلق زيدٌ منطلقٌ)، و(مررت بدار زيدٍ دار زيدٍ)، و(اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ)، و(قام أخوك قام أخوك)، و(جاءني الزيدون الزيدون)، و(مررت بالعمرين العمرين)، وتقول: (بلغني أن زيدًا أنه منطلقٌ)، وتقول: (إن زيدًا إنه خارجٌ)، كررت (إن) توكيدًا، فقد رأيت هذا القسم كيف تبع الأسماء والأفعال والآحاد، والتثنية والجموع والجمل والمعرفة والنكرة»[(١)].

وقد خالف السجاعي الثمانيني وأستاذه ابن جني، حيث قال: وليس من تأكيد الجملة قول المؤذن: الله أكبر الله أكبر، خلافًا لابن جني[(٢)]؛ لأن الثاني لم يؤت به لتأكيد الأول بل لإنشاء تكبير ثان[(٣)].

ونلاحظ من أمثلة الثمانيني أنه لم يمثل للأفعال، ولكن ابن جني مثل لذلك بقول الشاعر:

فـــأين إلى أيـــن النجـــاةُ ببغلتـــي أتاك أتاك اللاحقون احبس احـبس[(٤)]

ونلاحظ من توكيد الحرف أنه إن كان جوابا أكدته بإعادة لفظه: نعم نعم، وإن لم يكن جوابا، فلابد أنه لا يعاد إلا مع ما دخل عليه من اسم أو فعل، نحو: إن زيدا إنه، لكن ابن

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٦٠، ٣٦١، وشرح اللمع ١/ ٥٣٢.

(٢) حيث ذهب ابن جني إلى أنها من التوكيد. انظر: الخصائص ١/ ١٠٢.

(٣) انظر: حاشية السجاعي على القطر ص١١٧.

(٤) انظر: الخصائص ٣/ ١٠٣، والخزانة ٢/ ٣٥٣.

السراج والزمخشري وابن هشام أجازوا تكرارها دون ما دخل عليها[١].

ولم يتحدث الثمانيني عن توكيد المضمر توكيدا لفظيًّا، ولكن سيبويه بيّن أنها تؤكد بالمضمر وبالظاهر، فقال: «واعلم أن هذه الحروف- يقصد الضمائر- لا تكون وصفا[٢] للمظهر كراهية أن يصفوا المظهر بالمضمر»[٣].

فإذا كان المؤكد ضميرا جاز تأكيده بالمضمر وبالظاهر. فأما تأكيد المضمر بمثله فنحو قولك: (نحن نحن قوم بعملنا)، ويشترط في تأكيد ضمير الرفع والنصب والجر المتصل أن يكون بضمير الرفع المنفصل، يقول سيبويه تحت عنوان: «هذا باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهنّ وأنتنّ وهما وأنتما وأنتم وصفًا»- أي توكيدًا-: اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفا للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمرين، وذلك قولك: (مررت بك أنت)، و(رأيتك أنت)، و(انطلقْتَ أنت). وليس وصفا[٤] بمنزلة الطويل إذا قلت: مررتُ بزيدٍ الطويل، ولكنه بمنزلة (نفسه)، إذا قلت: (مررت به نفسه)، و(أتاني هو نفسه)، و(رأيته هو نفسه). وإنما تريد بهن ما تريد بالنفس إذا قلت: (مررت به هو هو)، و(مررت به نفسِه)، ولست تريد أن تحلِّيه بصفة ولا قرابةٍ كأخيك[٥].

وأما تأكيد المضمر بالظاهر فلا يكون إلا بألفاظ التوكيد المعنوي، وفي ذلك تحدث الثمانيني عن القسم الثاني، فقال: «فأما القسم الذي يكون بتكرير معنى الأول دون لفظه، فهو مخصوص

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٩، وانظر الأصول ٢/ ١٩، ٢٠، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٣، وشرح المفصل ٣/ ٤١، ٤٢، والمساعد ٢/ ٣٩٨.

(٢) يقصد سيبويه بقوله: (وصفًا) التوكيد، وهي من مصطلحاته الخاصة.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٨٦.

(٤) يقصد سيبويه بالوصف هاهنا (الصفة)، وهو المصطلح الشائع اصطلاحا بين البصريين.

(٥) الكتاب ٢/ ٣٨٥.

بالمعرفة مضمرها ومظهرها وآحادها وتثنيتها وجمعها، وهي تسعة ألفاظ معارف كلها؛ لأنها تتبع المعارف[١]، وهي: (نفسه وعينه وكله وأجمع وأجمعون وجمعاء وجُمَع وكلا وكلتا). وهذه التوابع تتبع المؤكد في إعرابه في رفعه ونصبه وجره. وهذه الأسماء على ضربين: ضرب لا يستعمل إلا مضافًا، وضرب لا يجوز أن يضاف»[٢].

وقد قال د/ كحلة: إن الثمانيني غفل في الباب كله عن (أكتع)[٣]، وهذا ليس صحيحًا فقد ذكرها الثمانيني في قوله: فأما (أكتع) وما يتبعه، و(أجمعون) وما يتبعه، و(جمعاء) وما يتبعه، (وجمع) وما يتبعه، فإنه لا يجوز أن يضاف إلى ظاهر ولا إلى مضمر. وأما (كل وكلا وكلتا ونفسه وعينه)، فيجوز أن تضاف إلى ظاهر وإلى مضمر، ولا يجوز أن تستعمل بغير إضافة، كما لم تستعمل كلا وكلتا إلا بإضافة. وأما (كل)، فيجوز أن يضاف إلى ظاهر وإلى مضمر، ويجوز أن يستعمل بالتنوين، وفي التنزيل: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾[٤]، وفيه: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾»[٥].

وأضاف الثمانيني: «أن هذه التسعة أيضًا على ضربين: ضرب يجوز أن يلي العوامل من رافع وناصب وجار. وضرب لا يجوز أن يلي العوامل، فهذا أبدًا لا يكون إلا تابعًا لما قبله. فأما الذي يجوز أن يلي العوامل فـ(نفسه وعينه وكله وكلا وكلتا). وما عدا ما ذكرته، فلا يجوز أن يلي العوامل، ولا يكون إلا تابعًا لما قبله. ولا يجوز أن تثني من ألفاظ التوكيد شيئًا؛ لأنهم استغنوا

---

(١) سمى الزبيدي ألفاظ التوكيد المعنوي نعوتا، وجعلها نوعين: نعوت إحاطة، ونعوت تخصيص، فنعوت الإحاطة: أجمع وجمعاء، وأخواتها، وكل، وكلا، وكلتا، ونعوت التخصيص: نفسه، ونفسها، وتثنيتهما وجمعهما، انظر: الواضح في علم العربية ١/ ٢٢٣.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٦١، وشرح اللمع ١/ ٥٣٣.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد الحاشية رقم (١).

(٤) سورة النمل، الآية (٨٧).

(٥) سورة مريم، الآية (٩٥). وانظر: الفوائد والقواعد ص٣٦٣، وشرح اللمع ١/ ٥٣٤.

بـ(كلا وكلتا) عن تثنيته»[١].

ونلاحظ أن كلام الثمانيني يوهم بأن توكيد المثنى مختص بكلا وكلتا، والحق أنه يجوز توكيده بالنفس والعين مضافين إلى ضمير التثنية، قال ابن مالك:

بـــالنفس أو بـــالعين الاســـم أكّـــدا مـــع ضـــمير طـــابق المُؤكَّـــدا

واجمعهـــــما بأفْعُـــــلٍ إن تبعـــــا مـــا لـــيس واحـــدًا تكـــن متبعـــا[٢]

وقال الأشموني بعد أن ذكر أن الجمع فيه هو المختار: «ويجوز فيه أيضًا الإفراد والتثنية»، وفيه: «فقد قال ابن إبّار في شرح الفصول: ولو قلت نفساهما لجاز، فصرح بجواز التثنية»[٣].

كما بيّن الثمانيني أن هذه التسعة على ضربين فقال: «ضرب يتبع المظهر والمضمر في الرفع والنصب والجر. وضرب يتبع المظهر في كل أحواله، ويتبع المنصوب والمجرور من المضمر. ولا يتبع المرفوع في المضمرات إذا كان متصلًا إلا بتوسط مضمر منفصل بينهما، وهو (نفسه وعينه)، فقط. تقول: (قُمتَ أنت نفسُك، وقام هو نفسُه، وجئتني أنت نفسُك واذهب أنت عينُك). وتقول: (جاءني زيدٌ نفسُه، ولقيتُ زيدًا نفسَه، ومررتُ بزيدٍ نفسِه، وجاءني عمرو عينُه، ولقيت عمرًا عينَه، ومررت بعمرٍو عينِه)»[٤].

ونلاحظ مما سبق أن تأكيد المضمر بالظاهر لا يكون إلا بألفاظ التوكيد المعنوي كالنفس والعين وكل وأجمع ونحوها؛ وذلك لأن المظهر أبين من المضمر فيصلح أن يكون تأكيدا له ومبينا. ولقد اشترط سيبويه لتأكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين أن يؤكد أولًا بضمير

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٦٢، وشرح اللمع ١/ ٥٣٤.

(٢) شرح ابن عقيل ٣/ ٢٠٦، ٢٠٧.

(٣) شرح الأشموني على الألفية ٣/ ٧٥.

(٤) الفوائد والقواعد ص٣٦٣، وشرح اللمع ١/ ٥٣٤.

منفصل، فإذا كان المؤكَّدُ ضمير نصب وجر، أو أكدته بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد لم يلزم ذلك الشرط. قال سيبويه: «اعلم أنه قبيح أن تصف- أي تؤكد- المضمر في الفعل (بنفسك)، وما أشبهه، وذلك أنه قبيح أن تقول: (فعلتَ نفسُك)، إلا أن تقول: (فعلتَ أنتَ نفسُك). وإن قلت: (فعلتم أجمعون)، حسُن؛ لأن هذا- يقصد أجمعون ونحوه[١]- يُعمُّ به. وإذا قلت: نفسُك، فإنما تريد أن تؤكّد الفاعل، ولما كانت نفسُك يتكلم بها مبتدأةً، وتحمل على ما يُجرُّ وينصب ويرفع، شبهوها بما يشرك المضمر، وذلك قولك: نزلتُ بنفس الجبل، ونفس الجبل مُقابلي، ونحو ذلك. وأما (أجمعون)، فلا يكون في الكلام إلا صفةً- أي توكيدا. و(كلُّهم) قد تكون بمنزلة (أجمعين)؛ لأن معناها معنى أجمعين، فهي تجري مجراها... ويقولون: (مررت بهم كلِّهم)؛ لأن أحد وجهيها مثل أجمعين. وتقول أيضا: مررت بك نفسك، لما أجزت فيها ما يجوز في فعلتم مما يكون معطوفا على الأسماء احتملت هذا؛ إذ كانت لا تغيِّر علامة الإضمار هاهنا ما عملَ فيها، فضارعت هاهنا ما ينتصب، فجاز هذا فيها»[٢].

فقد استحسن سيبويه توكيد الضمير المرفوع المتصل بأجمعين وإن لم يؤكد، ولم يستحسن ذلك مع النفس والعين؛ وذلك من أجل أن أجمعين لا يكون إلا توكيدا، فلم يحتج إلى أن يتقدمه ضمير، ولكن لما كان النفس اسما يتصرف، ويكون توكيدا، وغير توكيد أشبه ما يُعطف من الأسماء على الضمير المرفوع[٣]. مع أن الأخفش يرى جواز ذلك على ضعف: قوموا أنفسكم[٤].

ولعل اللبس الذي قد يقع بين التوكيد والمفعول هو الذي دفع سيبويه إلى عدم استحسان

---

(١) قال سيبويه: (كل عم)، أي كل وجميع وجُمع وأجمع ونحوها تدل على العموم. انظر: الكتاب ٤/ ٢٣١.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٩- ٣٨٢.

(٣) انظر: النكت ١/ ٦٦٨.

(٤) انظر رأي الأخفش في شفاء العليل ٢/ ٧٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٧.

تأكيد المضمر المرفوع المتصل بالنفس إلا بعد توكيده بمضمر. قال ابن يعيش: «التأكيد بالنفس والعين من غير تقدم تأكيد آخر ربما أوقع لبسا في كثير من الأمر، ألا ترى أنك لو قلت: هند ضربت نفسها لم يُعلم أرفعت نفسها بالفعل وأخليت الفعل من الضمير أم جعلت في الفعل ضميرا لهند، وأكدته بالنفس، فإذا قلت: هند ضربت هي نفسها، حسُن من غير قبح؛ لأنك لما جئت بالمضمر المنفصل عُلِم أن الفعل غير خالٍ من المضمر...؛ لأنك لا تأتي بالمنفصل مع القدرة على المتصل... وإذا لم يجز أن يكون فاعلا تعين أن يكون تأكيدا... فأما إذا كان الضمير المؤكد منصوبا أو مجرورا جاز تأكيده بالنفس والعين من غير حاجة إلى تقدم تأكيد بمضمر فتقول: (ضربتك نفسك)، و(مررت بك نفسك)؛ لأنه لم يوجد من اللبس هنا ما وجد في المرفوع، فإن أكدته بالضمير ثم جئت بالنفس، فقلت: (ضربتك أنت نفسك)، و(مررت بك أنت نفسك)، كان أبلغ في التأكيد، وإن لم تأت به فعنه مندوحة ومنه بد»[(١)].

أما التوكيد بـ (كل وجميع وأكتع أبصع) فقال فيهم الثمانيني: «تقول: (جاءني القوم كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعون، ولقيتهم كلهم أجمعين أكتعين أبصعين)، و(مررت بهم كلِّهم أجمعين أكتعين أبصعين)، و(جاءني الجيش كله أجمع أكتع أبصع)، و(ألفيته كله أجمعَ أكتع أبصع)، و(مررت به كله أجمعَ أكتع أبصع). و(جاءتني القبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء)، و(لقيت القبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء)، و(مررت بالقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء). و(جاءني النساء كلهن جمع كتع بصع)، و(لقيتهن كلهن جمع كتع بصع)، و(مررت بهن كلهن جمع كتع بصع).

واعلم أن هذه الألفاظ الأربعة التي هي قولنا (كل وأجمع وأكتع وأبصع)، في كل تصاريفها الأول فيها أقوى من الثاني، والثاني أقوى من الثالث، والثالث أقوى من الرابع، ولا

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٤٢- ٤٣.

يجوز أن يتقدم الرابع على الثالث، ولا يتقدم الثالث على الثاني، ولا يتقدم الثاني على الأول»[١].

وقد اتفق الثمانيني في كلامه عن الترتيب مع مذهب الجمهور، بأنه لا يجوز تقديم أكتع على أجمع ولا أبصع على أكتع، ولكن الكوفيين وابن كيسان وابن عصفور وابن يعيش أجازوا ذلك وقالوا بأن تبدأ بأيتهن شئت بعد أجمع[٢].

وأضاف الثمانيني أن الناس اختلفوا في ألفاظ التوكيد، فقال: «فقالت طائفة من الناس: إذا قلنا (قام القومُ والرجالُ)، وما جرى هذا المجرى فهذه ألفاظ وضعت للعموم والاستغراق، فألفاظ التوكيد كلها كأنها تكرير لهذه الألفاظ بمعناها دون لفظها، وليس فيها زيادة معنى، فجرت مجرى قولهم: (لقيت زيدًا زيدًا، وجاءني الرجالُ الرجالُ، ومررت بالقوم القوم)[٣]. وقال قوم: (القومُ والرجالُ)، لفظ يصلح للخصوص والعموم حقيقة فيهما، فإذا أطلق لم يعلم المخاطب الغرض، وكان شاكًّا واقفًا، فإذا جاء التوكيد قطع على العموم[٤].

وقال قوم: ليس في أصل اللغة لفظ وضع للاستغراق والشمول، فإن علم عموم شيء فإنما علم بدليل يقترن باللفظ[٥].

وهذه الألفاظ كلها كل واحد منها يدل على زيادة عدد، ولم يدل عليه اللفظ الذي قبله، ويدلك على صحة هذا المذهب، أن المتكلم إذا لم يفهم عنه المخاطب غرضه أومأ بفمه وبعينه

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٦٣، وشرح اللمع ١/ ٥٣٤- ٥٣٥.

(٢) انظر: شفاء العليل ٢/ ٧٣٨، والمساعد ٢/ ٣٨٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٧٣، والمقرب لابن عصفور ص٢٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٢، وشرح المفصل ٣/ ٣٦.

(٣) انظر: شرح المفصل ٣/ ٣٩.

(٤) انظر: حاشية السجاعي على القطر ص١٧١، وتسهيل الفوائد ص١٦٤.

(٥) تسهيل الفوائد ص١٦٤.

وبحاجبه وبيده، وبجميع ما يقدر عليه من الإشارات التي تفهم الغرض»[١].

*** كلا وكلتا:**

قال الثمانيني: «إن (كلا)، اسم مفرد مذكر يؤكد به الاثنان المذكران، و(كلتا)، اسم واحد مؤنث يؤكد به الثنتان المؤنثتان»[٢].

ونلاحظ من خلال كلام الثمانيني أنه ذهب مذهب البصريين من أن (كلا وكلتا)، اسم مفرد يفيد معنى التثنية أي أن فيهما إفرادًا لفظيًّا وتثنية معنوية بدليل جواز وقوع الخبر مفردًا، أما الكوفيون فيرون أن (كلا وكلتا)، فيهما تثنية لفظية ومعنوية[٣].

وهذا ما أكده الثمانيني بقوله: «والذي يدل على أن (كلا، وكلتا)، اسمان مفردان أنك تخبر عنهما بخبر مفرد، وترد إليهما ضميرًا مفردًا، تقول: (كلتاهما جلسَتْ، وكلتاهما تقومُ، وكلاهما جالسٌ، وكلتاهما خارجةٌ، وكلاهما لقيتُه، وكلاهما يقومُ، وكلاهما أكرمه، وكلتاهما أكرمها. وفي التنزيل: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[٤]، ولم يقل (آتتا)، ولا قال (أُكُلهما)، فوحد الضمير في (آتَتْ)، وفي (أكلها)؛ لأنه رده إلى (كلتا) وهي واحدة. وقال الأعشى:

كــلا أبــويكم كــان فرعًــا دعامــةً ولكــنهم زادوا وأصــبحْتَ ناقصــا[٥]

فوحد الضمير في (كان)؛ لأنه رده إلى (كلا)، وتوحيد الضمائر الراجعة إلى (كلا، وكلتا)، وتوحيد الأخبار عنهما يدل على أنهما آحاد وليست بتثنية، وظاهر القرآن والشعر يشهد بما ذكره،

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٦٤- ٣٦٥، وشرح اللمع ١/ ٥٣٥- ٥٣٦.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٦٥، وشرح اللمع ١/ ٥٣٦.

(٣) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ٢/ ٤٣٩، ٤٥٠، وشرح الكافية ١/ ٢٩، وشرح المفصل ١/ ٥٤.

(٤) سورة الكهف، الآية (٣٣).

(٥) البيت من الطويل، انظر ديوان الأعشى ص١٤٩، والخصائص ٣/ ٣٣٥، والإنصاف ٢/ ٤٤٢.

ألا ترى أن التثنية الحقيقية لا يجوز أن يرد إليها ضمير الواحد»[(١)].

وأضاف الثمانيني: «لو قلت (الزيدان لقيتُه)، لم يجز، و(الهندان أكرمتها)، لم يجز، حتى تقول: (الزيدان لقيتُهما)، و(الهندان أكرمتهما)، وكذلك لو قلت: (الزيدان قام)، لم يجز حتى تقول: (قاما)، لو قلت: (الزيدان لن يقوم)، لم يجز حتى تقول (يقوما)، ولو قلت: (الهندان جلست)، لم يجز حتى تقول: (جلستا، أو تجلسان). وإنما كان كذلك؛ لأن المضمر يجب أن يكون بعدد ما يرجع إليه، فتوحيده مع (كلا، وكلتا)، يدل على توحيد (كلا، وكلتا).

ولا يجوز (الزيدان قائمٌ)، حتى تقول (قائمان)، ولا يجوز (الهندان جالسةٌ)، حتى تقول (جالستان)؛ لأن الخبر ينبغي أن يكون بعدد المخبر عنه، وتوحيد الخبر عن (كلا، وكلتا)، يدل على توحيدهما. فإن قال قائل: قد حكى عن بعض العرب أنه قال: (كلاهما قائمان، كلتاهما لقيتهما)، فقد بينا حقيقة الكلمتين، وإذا ثبت هذا عن بعض العرب كان هذا حملًا على المعنى لا على اللفظ[(٢)]، ولا يمتنع أن يحمل على المعنى إلا أنه مجاز لا حقيقة، ووجه التجوز فيه أن التوكيد ينبغي أن يكون بعدد الموكد، كما تكون الصفة بعدد الموصوف فلما وقع (كلا، وكلتا)، توكيدًا للتثنية توهم فيه أنه مثنى فثنى خبره والضمير الراجع إليه حملًا على هذا المعنى»[(٣)].

وقال الثمانيني: «إن (كلا، وكلتا)، إذا أضيفتا إلى اسم ظاهر كانتا بالألف في كل حال، تقول: (جاءني كلا أخويك، وكلتا جاريتيك)، و(رأيت كلا أخويك وكلتا جاريتيك)، و(مررت بكلا أخويك وكلتا جاريتيك). وإذا أضيفتا إلى المضمر كانتا في الرفع بالألف، وفي النصب والجر بالياء، تقول: (جاءني أخواك كلاهما، وجاريتاك كلتاهما)، و(رأيت أخويك كليهما، وجاريتيك

(١) الفوائد والقواعد ص٣٢٦، وشرح اللمع ١/ ٥٣٧- ٥٣٨.

(٢) الاختيار أن يوحد الخبر فيهما، وبذلك نطق القرآن في قوله تعالى: ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾ (الكهف: ٣٣)، ولم يقل: (اتتا)، ينظر: درة الغواص ص٦٢، وشرح الدرة ص١٤٧، ومغني اللبيب ١/ ٢٢٣.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣٦٧، وشرح اللمع ١/ ٥٣٨- ٥٣٩.

كلتيهما)، و(مررت بأخويك كليهما، وجاريتيك كلتيهما)»[١].

وفي ذلك قال سيبويه: «وسألت الخليل عمن قال: رأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك، ثم قال: مررت بكليهما؟ فقال: جعلوه بمنزلة عليك ولديك في الجرّ والنصب»[٢].

وأضاف الثمانيني: «فإن قيل: فلم انقلبت ألفها في النصب والجر مع المضمر ياء؟ قيل له: لما لزمتا الإضافة، ولم تنفصلا منه أشبهتا (على، وإلى، ولدى)، فانقلبت ألفهما ياء في النصب والجر مع المضمر؛ لأن (على، وإلى، ولدَي)، إنما تقع في موضع نصب، وبقيت ألف (كلا، وكلتا)، في الرفع على صورتهما؛ لأن (على، وإلى، ولدى)، لا تقع في موضع رفع فتشبه ألف (كلا، وكلتا)، بألفهن فتنقلب، فبقيت على أصلها»[٣].

وبيّن الثمانيني أن «(كل) هي واحد في اللفظ، ألا ترى أن حقيقتها أن تخبر عنها بواحد، تقول: (كلهم ذاهبٌ، وكلهم جالسٌ، وكلهن ذاهبٌ)، فتذكر الخبر، وتوحده حملًا على لفظ (كل)، إذ كان لفظها موحدا مذكرًا، وكذلك ترد إليها ضميرًا موحدًا، تقول: (كلهن قام، وكلهن يذهب، وكلهن جلس، وكلهن يفعل)؛ لأن حمل الشيء على اللفظ أقوى من حمله على المعنى. وفي التنزيل: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾[٤]، فتوحيد الخبر يدل على توحيد المخبر عنه.

ولا يمتنع أن يحمل على المعنى فنقول: (كلهم قائمون، وكلهن جالسات)، ويجوز (كلهن جالسةٌ)، فتوحد على لفظ (كل)، وتؤنث على معناها، ولو قلت: (كلهن قائمات)، فأنثت وجمعت على المعنى لجاز، وقال تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾[٥]، فجمع على معنى (كل)، وهذا كثير في

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٦٥، وشرح اللمع ١/ ٥٣٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٤١٣.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣٦٥، ٣٦٦، وشرح اللمع ١/ ٥٣٦، ٥٣٧، وانظر الكتاب ٣/ ٤١٣.

(٤) سورة مريم، الآية (٩٥).

(٥) سورة النمل، الآية (٨٧).

الكلام.

وإنما يؤكد بـ(أجمع وكل)، كل شيء تبعيضه لا يفسده، تقول: (لقيت الجيش أجمع، وأكلت الرغيف كله)، وكذلك (جمعاء وجُمَع)، ولا يجوز أن تقول (لقيتُ زيدًا أجمع)، ولا(عمرًا كله)، ولا (لقيت هندًا جمعاء)، ولا (لقيت المرأة جمعاء)؛ لأن هذه الأشياء تبعيضها يفسدها»[(١)].

وقد سبق أن أشرت إلى أن التوكيد يقر المؤكَّد على ما هو عليه، من غير زيادة فيه ولا نقص منه، فلأجل هذا جاز أن تؤكَّد المضمرات.

وأضاف الثمانيني: «وأما القسم الذي يجوز أن يوصف، ولا يجوز أن يؤكد فالمنكرات كلها يجوز أن توصف ولا يجوز أن تؤكد. وإنما جاز أن توصف؛ لأن الصفة تخصص الموصوف، والنكرة إذا خُصِّصت قرُبت من المعرفة فحدثت فيها فائدة، فلأجل هذا جاز أن توصف. ولم يجز أن تؤكد النكرة؛ لأن التوكيد يقرها في تنكيرها، ولا يحدث فيها تخصيصا فصار وجود التوكيد في النكرة وعدمه واحدًا. وما عدا المضمرات والنكرات فيجوز توكيده ووصفه جميعًا، تقول: (جاءني القوم الظِراف) إذا وصفت، وجاءني القوم أجمعون إذا وكَّدْت. وإن جمعت بين الصفة والتوكيد جاز، فقلت: (جاءني القومَ الظِّرافُ أجمعون)، و(رأيت القوم الظرافَ أجمعين)، و(مررت بالقوم الظراف أجمعين)»[(٢)].

ونلاحظ مما سبق أنه لا تؤكد النكرات بألفاظ التأكيد المعنوي؛ لأن النكرة لم يثبت لها حقيقة والتأكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته. وتمكين ما لم يثبت في النفس محال، ولأن الألفاظ التي يؤكد بها في المعنى معارف، فلا تتبع النكرات توكيدا لها؛ لأن التوكيد

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٦٧، ٣٦٨، وشرح اللمع ١/ ٥٣٨، ٥٣٩، وانظر الكتاب ٢/ ١١٦، وشرح المفصل ٦/ ٤٠.

(٢) شرح اللمع ١/ ٥٣٠-٥٣١، والفوائد والقواعد ص٣٥٩- ٣٦٠.

كالصفة[١].

وفي ذلك يؤيد الثمانيني رأي البصريين حيث ذهبوا إلى أن توكيد النكرة توكيدًا معنويًا لا يجوز[٢].

*** البدل:**

البدل تابع يقدر في موضع المبدل منه على نية تنحيته، ووضع البدل مكانه[٣]؛ لأنه المقصود بالحكم، ويدخل في الكلام بغرض البيان، والإيضاح لمتبوعه كالنعت[٤]. ولذلك جعله سيبويه في جواب سؤال يُطلب به البيان، فقولك: (مررت برجل عبد الله)، كأنه قيل له: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذاك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه[٥].

وفي ذلك قال الثمانيني: «إن البدل يجمع فيه ما افترق في الصفة والتوكيد، ويزيد عليهما بما لا يدخل فيهما. وإنما وقع البدل في الكلام؛ لأن فيه إيضاحًا للمبدل ورفع لبس، كما كان ذلك في الصفة. وفي البدل رفع للمجاز وإبطال للتوسع الذي كان يجوز أن يدخل في المبدل. واعلم أنه لا يجوز أن يبدل كثيرٌ من قليل، ويجوز أن يبدل قليلٌ من كثير. والبدل يتبع المبدل في رفعه ونصبه وجره وجزمه إذا كان في فعل، كما تتبع الصفة والتوكيد. ويعتبر البدل بأن يصح أن تزيل الأول،

---

(١) انظر: شرح المفصل ٣/ ٤٤، ولقد أجاز الكوفيون تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي إذا كانت النكرة محدودة. وانظر ذلك في الإنصاف ٢/ ٤٥١- ٤٥٥.

(٢) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ٢/ ٤٥١- ٤٥٥.

(٣) والمقصود بتنحية المبدل منه ليس على معنى إلغائه وإطراحه وإزالة فائدته، بل على معنى أن البدل قائم بنفسه والإيذان بمفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه. انظر: شرح المفصل ٣/ ٦٦.

(٤) ولذلك أجاز سيبويه وقوع البدل على معنى المدح والثناء للمتبوع كالصفة، تقول: مررت برجل الأسدِ شدة، كأنك قلت: مررت برجل كامل؛ لأنك أردت أن ترفع شأنه. الكتاب ٢/ ١٧.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ١٤.

وتضع الثاني مكانه، فإن صح ذلك كان بدلًا، وإن لم يصح لم يكن بدلًا»[١].

وقال سيبويه: «فالمبدل إنما يجيء كأنه لم يذكر قبله شيء؛ لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأول، فإذا قلت: ما أتاني القوم إلا أبوك فكأنك قلت: ما أتاني إلا أبوك»[٢].

وأضاف الثمانيني: «واختلف النحاة في العامل في البدل وفي الصفة وفي التوكيد. فقال قوم: العامل في الموصوف يعمل في صفته في موضعها، وكذلك عطف البيان يجري مجرى الصفة. والعامل في المؤكد يعمل في توكيده في موضعه لا بأن يقدّر وضعه موضع الأول، والعامل في المبدل يعمل في البدل منه على اعتقاد زوال المبدل ووضع البدل مكانه.

وكان الأخفش يقول: العامل في هذه التوابع كلها معنى لا لفظ. فالعامل في الرفع كونه صفة لمرفوع، أو توكيدا لمرفوع، أو بدلا لمرفوع. والعامل في النصب كونه صفة لمنصوب، أو توكيدًا لمنصوب، أو بدلا لمنصوب. والعامل في الجر كونه صفة لمجرور، أو توكيدا لمجرور، أو بدلًا لمجرور[٣].

وكان الأخفش يقول: البدل والمبدل جملتان؛ لأن العامل في البدل غير العامل في المبدل[٤].

وقيل لأبي علي: كيف يكون البدل إيضاحًا للمبدل، وهو من غير جملته؟ فقال: لما لم يظهر العامل في البدل، وإنما دل عليه العامل في المبدل، واتصل بالمبدل في اللفظ جاز أن يوضحه

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٦٩، وشرح اللمع ١/ ٥٤٠، وانظر شرح المفصل ٣/ ٦٤.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٣١.

(٣) ما ذهب إليه الأخفش هو مذهب جماعة من محققي المتأخرين كأبي علي والرماني وغيرهم، والحجة في ذلك أنه قد ظهر في بعض المواضع، انظر: شرح الكافية للرضى ١/ ٢٧٦، وشرح المفصل ٣/ ٦٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٩.

(٤) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٨٤.

ويصحح معناه[١].

وقال الأخفش: في هذه التوابع ما لا يجوز أن يلي العوامل، فلابد أن يكون العامل فيها معنى[٢].

وقال أصحاب سيبويه: العامل في التابع هو العامل في المتبوع من غير أن يباشره العامل، وإنما عمل فيه بتوسط المتبوع[٣].

واستدل من قال: البدل والمبدل جملتان بقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾[٤]، ظهور اللام مع (مَنْ)، وهي بدل من (الذين)، يدل على أنها من جملة أخرى.

وقال الرّادُّ عليهم: ظهور العامل قد يكون توكيدًا كما يتكرر العامل توكيدًا في الشيء الواحد، فإذا جاز أن يكون توكيدًا أو غير توكيد، فمن أين له أنه لابد من تقديره في كل موضع، ولو كان كذلك لكان إظهاره أكثر من حذفه»[٥].

وأوضح الثمانيني أن البدل على أربعة أقسام فقال: «بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال وبدل الغلط والنسيان. فمثال بدل الكل من الكل أن تقول: (لقيت زيدًا أخاك)، و(جاءني زيدٌ أخوك)، و(مررت بزيد أخيكَ). والأخوة من السبب لا من الصداقة؛ لأنها إن كانت من الصداقة كانت وصفًا لا بدلًا. فالأخ هو زيد؛ لأنه ليس له أخ سواه، وإنما

---

(١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٨٤، وشرح الكافية للرضى ١/ ٢٧٦، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٠.
(٢) انظر: شرح التصريح ٢/ ١٢٠، وحاشية الصبان ٢/ ٨٤.
(٣) انظر: المقتضب ٤/ ٩٥، ٣٩٩، وانظر الكتاب ١/ ١٥٠، ٢/ ١٤، ٣٣١، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ٦٠.
(٤) سورة الأعراف، الآية (٧٥).
(٥) الفوائد والقواعد ص٣٧٠، وشرح اللمع ١/ ٥٤٠- ٥٤٤، وانظر الإنصاف ١/ ٨٢- ٨٣، وانظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦١- ١٩٦٢.

ذكرت (زيدًا)، توكيدًا.

ولو قلت: (جاءني أخوك، ورأيت أخاك، ومررت بأخيك)، لكان الكلام مستقيمًا، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾[(١)]؛ لأن صراط المنعم عليهم هو الصراط المستقيم، ولو قال بدل هذا: (اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم)، لكان الكلام مستقيمًا، وإنما ذكر الأول توكيدًا»[(٢)].

ويتجلى معنى البيان فيما سبق، ذلك أنك إذا قلت: مررت بأخيك زيد، فإنما ذكرت زيدا للبيان لجواز أن يكون قد عرف أن له أخا، ولا يعرف أنه زيد أو يعرف زيدا، ولا يعلم أنه أخوه، وتقول: (مررت بعبد الله زيدٍ)- على البدل المطابق لا بدل الغلط والنسيان- فيجوز ذلك على أن يكون للشخص اسمان: ويشتهر بأحدهما عند قوم وبالآخر عند آخرين، فإذا ذكرت أحد الاسمين خفت ألّا يكون ذلك الاسم مشتهرا عند المخاطب، أو أن يكون عارفا بزيد، ولكنه لا يعلم أنه عبد الله، فتستعمل البدل للبيان، وفرارا من ذلك اللبس[(٣)].

وأضاف الثمانيني: «وأما بدل البعض من الكل فلابد أن يكون فيه ضمير يعلقه بالمبدل في اللفظ أو في التقدير؛ لأنه بالضمير يعلم أنه جزء منه تقول: (أعجبني زيدٌ وجههُ)؛ لأنك لما قلت: (أعجبني زيدٌ)، احتمل أن يعجبك كله، وأن يعجبك بعضه، فلو اقتصرت على الأول لكان قد أعجبك كله، ولكن جئت بالجزء الذي أعجبك فأبدلته من الكل، فكأنك خصصت بعد أن عممت، وكذلك تقول: (عجبت من زيد وجهه)، و(أحببت زيدًا وجهه)، ولو قلت: (أعجبني زيدٌ الوجه)، أو (أحببتُ زيدًا الوجه)، لم يجز إلا أن تأتي بـ(منه)، أو تقدرها، وتقديره: أعجبني

---

(١) سورة الفاتحة، الآيتان (٦، ٧).

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٧١، وشرح اللمع ١/ ٥٤٢.

(٣) انظر: الأصول في النحو ٢/ ٤٦، وشرح المفصل ٣/ ٦٣- ٦٤.

وجه زيدٍ، وأحببت وجه زيدٍ، وعجبت من وجه زيدٍ.

وفائدة البدل أنك لو قلت: (أعجبني وجه زيدٍ)، لجاز أن يعجبك الوجه كله، ولجاز أن يعجبك بعضه، فلو قلت: (أعجبني زيدٌ وجهه)، دل على أن الوجه كله قد أعجبك؛ لأن المخصص لا يكون محتملًا، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[(١)]، فـ(مَنْ)، في موضع جر؛ لأنها بدل من (الناس)؛ لأن الحج لم يجب على جميع الناس، وإنما أوجبه على من يستطيع منهم، وتقديره: من استطاع إليه سبيلًا منهم، فحذف الضمير الراجع من البدل إلى المبدل للعلم به، وزوال اللبس فيه»[(٢)]، وعلى البيان وإزالة اللبس تقول: رأيت قومك ثلثيهم، وضرب عبد الله ظهره، ألا ترى أنك لو لم تذكر البدل لظن السامع أنك رأيت جميع قومه، أو أن الضرب وقع بجميع أعضاء عبد الله، أو يكون على... أن يتكلم فيقول: رأيت قومك، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلثيهم أو ناسًا منهم، إزالة للتوهم[(٣)].

وقال الثمانيني: «وأما بدل الاشتمال فهو على ضربين: ضرب يحل في المشتمل، وضرب يشتمل عليه ملكه، ولابد فيهما جميعًا من ضمير يعلقهما بالمبدل في اللفظ أو في التقدير. فمثال ما يشتمل عليه الملك قولك: (سَلبْتُ زيدًا ثوبهُ)، كأنك لما قلت: (سلبت زيدًا)، وقد علم أن الأحرار لا يسلبون علم أن السلب وقع بشيء من ملكه، فلما قلت (ثوبه)، خصصت ما وقع به السلب، ولو قلت: (له الثوب، أو منه)، أو قدرت هذا العائد لكان الكلام صحيحًا، وكذلك: (سلبَ زيدٌ ثوبُه)، و(أعجبني زيدٌ ثوبُه)؛ لأن الإعجاب إنما تعلق بالثوب لا بزيد، وإنما ذكرت

---

(١) سورة آل عمران، الآية (٩٧).

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٧١- ٣٧٢، وشرح اللمع ١/ ٥٤٢- ٥٤٣.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٥١.

(زيدًا)، ليعرف صاحب الملك.

وأما بدل الحلول فقولك: (أعجبني زيدٌ عقلُه، ورضيت زيدًا عقلَه، وعجبتُ من زيدٍ عقلِه؛ لأن العقل محل القلوب)، و(أعجبني عمر جهله وغباوته)؛ لأن الجهل والغباوة تحل القلوب، والأشخاص مشتملة عليها، ولو قلت (العقل منه)، أو قدرت هذا المعنى لكان جائزًا، وفي التنزيل: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[١]؛ لأنهم ما سألوا النبي ﷺ عن شيء يشاركونه في معرفته، وهم يعرفون (الشهر الحرام)، كما يعرفون النبي ﷺ، فعلم أنهم سألوه عما يحدث في الشهر الحرام، وهذا يعلمه النبي ﷺ بالوحي دونهم، فقال: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ فأبدله من (الشهر)، والهاء من (فيه)، ترجع إلى الشهر، فعلقت البدل بالمبدل.

وقد قرأ بعض المتقدمين: (عَنْ قتالٍ فيه)[٢]، فهذا رد حرف الجر مع البدل توكيدًا؛ لأنه من جملة أخرى»[٣]، ولا يجوز أن تبدل الشيء من غيره، وإنما تبدل بما هو هو، أو بما هو منه؛ لأنه كالتوكيد لما قبله. قال سيبويه: «ولا يجوز أن تقول: رأيت زيدا أباه، والأب غير زيد؛ لأنك لا تبينه بغيره، ولا بشيء ليس منه. وكذلك لا تثنِّي[٤]، الاسم توكيدا وليس بالأول، ولا شيء منه فإنما تثنيه وتؤكده مُثنّى بما هو منه أو هو هو. وإنما يجوز: رأيت زيدا أباه، ورأيت زيدا عمرا أن يكون أراد أن يقول: رأيت عمرا، أو رأيت أبا زيد، فغلط أو نسى، ثم استدرك كلامه بعدُ، وإما أن يكون أضرب عن ذلك فنحّاه وجعل عمرا مكانه»[٥]. أي لا يجوز أن يكون البدل غير المبدل

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢١٧).

(٢) قراءة ابن عباس والربيع والأعمش انظر معجم القراءات ١/ ١٦٦، وانظر الدر المصون ١/ ٥٢٧.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣٧٢- ٣٧٣، وشرح اللمع ١/ ٥٤٣- ٥٤٤، وانظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٦- ١٩٦٩ وفيه أن الثمانيني ذهب في بدل الاشتمال مذهب البصريين.

(٤) إنما يقصد بالتثنية التكرار؛ لأن البدل هو المبدل منه أو كشيء منه.

(٥) الكتاب ١/ ١٥١، ١٥٢.

منه إلا في البدل المباين.

ولقد أشار سيبويه إلى أن البدل يكون على نية وضعه موضع المبدل منه؛ لأنه المقصود بالحكم، فيقول في نحو: (رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم)، فهذا يجيء على أنه أراد: رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثي قومك... ولكنه ثنّى الاسم توكيدا، كما قال جل ثناؤه: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[١]، وأشباه ذلك. فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[٢][٣]، وكأن البنية العميقة لما يسمى بدل البعض وبدل الاشتمال هو التركيب الإضافي الذي حدث فيه تحويل بوضع المضاف إليه موضع المضاف بالإضافة إلى جملة على جملتين[٤].

وأضاف الثمانيني: «وأما (بدل الغلط والنسيان)، فلا يجوز في القرآن؛ لأن الله لا يجوز عليه الغلط ولا النسيان، ولا يجوز أيضًا في الشعر؛ لأن الشاعر يكرر ما ينظمه فيتنبه بتكريره إلى غلطه، ويتذكر ما نسيه فيصلحه.

والغلط هو أن يريد شيئًا فيسبق إلى لسانه غيره، ثم يأتي بالذي قصده، فيقول: (لقيت زيدًا عمرًا)، فـ(عمرو)، هو المقصود، و(زيد)، وقع في لسانه غلط منه، فأتى بالذي قصده، وأبدله من المغلوط به. والنسيان هو أن يريد شيئًا ثم ينساه، ثم يذكر ما قصده فيبدله من الأول فيقول: (لقيت حمارًا زيدًا)، فهو ذكر (حمارًا)؛ لأنه نسي (زيدًا)، ثم ذكره وأتى به بدلًا بعده.

والجيد في هذين أن يستعمله بـ(بَلْ)[٥]، فيقال: (لقيتُ حمارا بَلْ زيدًا)، و(جاءني عمرو بَلْ

---

(١) سورة الحجر، الآية (٣٠).

(٢) سورة البقرة، الآية (٢١٧).

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٥٠- ١٥١.

(٤) انظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، للدكتور محمد حماسة ص٧١.

(٥) هذا الاستعمال خروج عن باب البدل إلى باب العطف.

خالدٌ)، ليكون قد أضرب بـ(بَلْ)، عما قبلها وأثبت ما بعدها»[١].

وتطرّق الثمانيني إلى أن البدل ينقسم أربعة أقسام؛ **أولًا**: بدل المعرفة من المعرفة: كقولك: (لقيتُ أباكَ زيدًا)، وقال تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[٢]، فـ(الله)، بدلُ من (الحميدِ). **وثانيًا**: (بدل النكرة من النكرة)، كقولك: (مررت برجلٍ فتى كريمٍ). **وثالثًا**: (بدل المعرفة من النكرة)، كقولك: (جاءني رجلٌ زيدٌ)، وفي التنزيل: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[٣]، الثاني معرفة، والأول نكرة، فأبدلت الثاني من الأول. **رابعًا**: (بدل النكرة من المعرفة)، كقولك: (جاء زيدٌ رجلٌ صالحٌ)، وفي التنزيل: ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ﴾[٤]، فالأول معرفة، والثاني نكرة، فأبدل الثاني من الأول[٥].

كما بيّن الثمانيني أن البدل ينقسم أيضًا أربعة أقسام: (بدل المظهر من المظهر): (لقيت أباك زيدًا)، و(بدل المضمر من المضمر): (لقيتُه إياهُ)، و(بدل المظهر من المضمر): (مررت به زيدٍ)، و(لقيته أبا محمدٍ)، قال الشاعر:

عـلى حالـةٍ لَـوْ أنَّ في القـوم حاتِـمًـا ... عـلى جُـودِه لضَـنَّ بالمـاءِ حـاتِمِ[٦]

فجر (حاتـمًـا)، لما جعله بدلًا من الهاء في (جودِه)، كأنه قال: (على جود حاتم)، (وبدل

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٧٣- ٣٧٤، وشرح اللمع ١/ ٥٤٤- ٥٤٥، وانظر الكتاب ١/ ٤٣٩، وشرح الكافية للرضى ١/ ٣٧٢، وشرح التصريح ٢/ ١٧٧.

(٢) سورة إبراهيم، الآيتان (١، ٢).

(٣) سورة الشورى، الآيتان (٥٢، ٥٣).

(٤) سورة العلق، الآيتان (١٥، ١٦).

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٧٥، وشرح اللمع ١/ ٥٤٥- ٥٤٦، وانظر شرح المفصل ٣/ ٨٦، حيث ذهب الزمخشري إلى أنه لا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف.

(٦) البيت من الطويل وهو للفرزدق انظر الديوان ٢/ ٢٩٧، والكامل للمبرد ٣/ ٥٦، وشرح المفصل ٣/ ٦٩.

المضمر من المظهر)، قولك: (لقيت زيدًا إياهُ)[١].

وخلاصة ما سبق أن البدل كما قال النحاة: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة[٢]، فخرج بقولهم: (المقصود بالحكم)، النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق؛ لأنها ليست المقصودة بالحكم، ولكنها على جهة البيان، وبمنزلة التمام لما قبلها، ويخرج بقولهم: (بلا واسطة)، المعطوف بـ(بل) و(لكنْ) بعد إثبات؛ لأنه مقصود بالحكم، ولكن بواسطة حروف العطف.

ويبدو مما سبق أن هذه الوظيفة تؤدى بالأسماء الجامدة غالبا[٣]؛ وذلك أنه تابع جاء لبيان الاسم الأول، وهو المبدل منه؛ لأنه أشهر منه، أو لبيان أن المقصود بعضه، أو ما اشتمل عليه، أو الإضراب عن الأول... وكل هذه المعاني لا حاجة فيها للاشتقاق.

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٧٥، وشرح اللمع ١/ ٥٤٦.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٣/ ١٢٣، ١٢٤.

(٣) انظر: تحليل اللفظ وتقويم المعنى ص١٢٠، وإنما قلت (غالبا)؛ لأنه ورد عن سيبويه في مواضع قليلة الإبدال بالمشتق، من ذلك: مررت برجلين مسلم وكافر، حيث أجاز في (مسلم) و(كافر) الجر على النعت، أو على البدل كأن أجاب من قال: بأي ضرب مررت؟ كما أجاز فيهما الرفع على الاستئناف، كأنه أجاب من قال: فما هما؟ أي: هما مسلم وكافر. انظر: الكتاب ١/ ٤٣١.

obeikandl.com

* عطف البيان:

عطف البيان تابع جارٍ مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص جامدًا أو بمنزلة الجامد. فالتابع جنس جارٍ مجرى النعت فعلًا يخرج به عطف النسق والبدل، وفي التوضيح خرج به التوكيد، والتخصيص خرج به ما جيء به من النعوت للتوكيد، وجامدًا خرج به النعت أو بمنزلة الجامد خرج به ما أصله صفة ثم غلب عليها فصار علمًا بالغلبة كالصعق[(١)].

وإنما سمي بذلك لأنه يدخل في الكلام لبيان متبوعه، وإيضاح ما يجري عليه وإزالة الاشتراك فيه، فهو من تمام متبوعه، كما أن النعت كذلك، ولكن الفرق بينهما أن عطف البيان لا يكون إلا بالأسماء الجامدة، ولا يكون ضربا من ضروب الصفات، ومن ثم لا يقع تحلية. وهو وإن كان يشترك مع البدل في معنى البيان وشرط الجمود فإنه يختلف عنه من حيث إن البدل يقدر على نية تكرار العامل ووضعه موضع المبدل منه، وعطف البيان لا يكون فيه ذلك، بل هو من تمام متبوعه[(٢)].

ولهذا السبب يتعين أن يكون التابع عطف بيان[(٣)]، إذا لم يجز وضعه موضع متبوعه على تقدير تنحية الأول ووضعه مباشرا للعامل.

وقال الثمانيني: «عطف البيان هو ان تقيم الأسماء الجامدة مقام الأوصاف المشتقة من الأفعال في رفع اللبس وإزالة التوسع. فإذا رفعت اللبس باسم مشتق سميته (وصفًا)، وإذا أزلت اللبس باسم جامدٍ سميته (عطف بيان). وعطف البيان إنما يكون بعد اسم مشترك ليخص واحدًا بعينه، كما أن الصفة تقع بعد اسم مشترك ليخص مسمى من الجماعة. فإذا قلت: (مررت

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٣.

(٢) انظر: الأصول في النحو ٢/ ٤٥- ٤٦، وشرح المفصل ٣/ ٧١.

(٣) وذلك على الرغم من المقولة الشائعة للنحويين، وهي: كل ما صح أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدلًا.

بأخيكَ الكاتب)، وله إخوة جماعة فقد خصصت أخاه (الكاتب)، دون غيره، ولا يكون فيهم كاتب سواه. وإذا قلت: (مررت بولدك زيدٍ)، فقد خصصت ولدًا واحدًا من أولاده إذا كان له ولدان فصاعدًا، وإن لم يكن له إلا ولد واحد كان (بدلًا)، ولم يكن (عطف بيان)؛ لأنه ما رفع لبسا»[١].

ومن خلال مثال الثمانيني نجده قد ذهب مذهب البصريين، في أن عطف البيان لا يكون إلا معرفة تابع لمعرفة[٢]، أما الكوفيون والفارسي وابن جني والزمخشري فقد ذهبوا إلى أنه يكون في النكرة تابعًا لنكرة[٣]، واختيار ابن عصفور وابن مالك، ومثل بعضهم بقوله تعالى: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[٤]، وبيّن سيبويه أن (عطف البيان)، يتحقق في موضعين:

الأول: في النداء، فقد نسب سيبويه إلى الخليل أنه قال في نحو: (يا أيها الرجل زيدٌ أقبل)، لو لم يكن على الرجل كان غير منوَّن[٥]، أي: لو لم يكن (زيدٌ)، معطوفا (عطف بيان)، على (الرجل)، وحمل على النداء لكان غير منوَّن؛ لأنه منادى مفرد، ومعنى هذا أنه يلزم في (زيد)، أن يكون عطف بيان، ولا يكون بدلا؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، كأنه قال: يا زيدُ، وللزم حينئذ بناؤه على الضم.

الثاني: في قولك: (هذا الضارب الرجل زيدٍ). ونحوه قول المرّار الأسدي:

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٧٦، وشرح اللمع ٢/ ٥٤٧.

(٢) انظر مذهب البصريين في المساعد ٢/ ٤٢٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٦.

(٣) انظر شرح الأشموني ٣/ ٨٦، وشرح المفصل ٣/ ٧١.

(٤) سورة النور، الآية (٣٥) وانظر المقرب ص٢٤٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٧، ٣٢٨، والمساعد ٢/ ٤٢٤.

(٥) الكتاب ٢/ ١٢.

أنـــا ابـــنُ التـــارِك البَكْـــريِّ بشْرٍـــ عليـــه الطـــيرُ ترقُبُـــه وقوعـــا[١]

ويؤكد سيبويه رواية الجر في (بشر)، بقوله: سمعناه ممن يرويه عن العرب، وأجرى بشرا على مجرى المجرور؛ لأنه جعله بمنزلة ما يُكفُّ منه التنوين[٢].

فإنما جر زيدا وبشرا على (عطف البيان)، ولا يجوز الجر فيهما على البدل؛ لأنه لا يصح أن يوضع (زيد)، في موضع (الرجل)، ولا (بشر)، في موضع (البكريّ)؛ إذ يترتب عليه إضافة الوصف المقترن بأل إلى الخالي منه، وإنما الوجه أن تقول: هذا الضاربُ زيدا، فتنصب زيدا؛ لأن (ال)، تمنع اسم الفاعل من الإضافة إلى معموله، فهي بمنزلة التنوين، كأنك قلت: هذا ضاربٌ زيدا[٣].

(١) البيت من الوافر، وهو منسوب للمراد الأسدي انظر الكتاب ١/ ٢٨٢، وشرح المفصل ٣/ ٧٢- ٧٣، وشرح التصريح ٢/ ١٣٣، والخزانة ٤/ ٢٨٤، والأصول ١/ ١٣٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٨٢.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٨١- ١٨٣، والنكت في تفسير كتاب ١/ ٢٩١.

obeikandl.com

*** عطف النسق :**

وأما عطف النسق فهو من الوظائف التي تفتقر إلى الأداة، فلا يتم العطف إلا بحروف العطف- وهذا ما يميزه عن سائر التوابع- وهي: (الواو، والفاء، وثم، وأم، وأو، وبل، ولكن، ولا، وحتى).

وتشترك هذه الحروف في معنى إشراك المعطوف للمعطوف عليه في تأثير العامل. فيحمل بها الآخر على الأول، ولذلك اشتُرط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل فإن لم يصلح ذلك أضمر له عامل يلائمه، وجعل من عطف الجمل[١].

وبيّن الثمانيني أن باب حروف العطف يسميه الكوفيون (النسَقَ)[٢]، ويسميه البصريون (العطفَ بحرفٍ)[٣]، والثاني يتبع الأول في رفعه ونصبه وجره وجزمه بالحرف[٤].

كما بيّن الثمانيني أن حروف العطف عشرة وهي: (الواو، والفاء، وثم، وأو، وإما (المكسورة)، ولا، وبل، ولكن (الخفيفة)، وأم، وحتى)، وهذه الحروف كلها تشترك في إدخال الثاني في إعراب الأول، ومعانيها مختلفة، واختلاف معانيها لا يمنعها من إدخال ما بعدها في إعراب ما قبلها[٥]. وفصّل الثمانيني بعد ذلك الحروف حرفًا حرفًا، وهي كالتالي:

١- (الواو) : تفيد الجمع بين الشيئين، ولا يجوز فيها الترتيب، والذي يدل على أنها لا ترتب قول لبيد بن ربيعة العامري:

---

(١) انظر حاشية الصبان ٣/ ١٢٠، ١٢١.

(٢) انظر: شرح المفصل ٣/ ٧٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٨.

(٣) لم يلتزم البصريون بهذا المصطلح، فهم يذكرونه بالنسق أيضا، وانظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٢٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٥، وشرح التصريح ٢/ ١٤٩، وسيبويه يسميه الشركة، وانظر: الكتاب ١/ ٤٣٧.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٧٦، وشرح اللمع ١/ ٥٤٨.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٧٦- ٣٧٧، وشرح اللمع ١/ ٥٤٨.

أُغــلِيْ السِــباء بكــل ادكَــنَ عــاتِقٍ أو جَونــةٍ قُــدِحَتْ وفُــضَّ ختامُهــا[١]

فالشيء لا يغرف من قبل أن يكشف غطاؤه، فهذا يدل على أنها لا ترتب، والذي يدل على أنها للجمع من غير ترتيب قولهم: (المال بين زيد وعمرو)، وكما تقول: (بينهما)[٢].

وقال الثمانيني: «إن للـ(واو)، أربعة معان: **أحدها**: أن يكون الثاني متقدمًا على الأول في اللفظ، والنيةُ به التأخيرُ. والدليل على أن المتأخر في (الواو) يجوز أن يكون مقدمًا في المعنى تقديم المعطوف على المعطوف عليه، قال الشاعر:

ألا يــا نخلــةً مــن ذاتِ عِــرْق علَيْــكِ ورحمــةُ اللهِ الســلامُ[٣]

تقديره: عليك السلامُ ورحمةُ اللهِ. **والآخر**: أن يكون الفعلُ وقع منهما في حالة واحدة، وزمانٍ واحدٍ، فليس لأحدهما ترتيب على الآخر. **والثالث**: أن يكون الثاني عقيب الأول بلا فصل كالفاء، إلا أنه في الفاء واجب وفي الواو مجوّز. **والرابع**: أن يكون الثاني بعد الأول بتراخ ومهلة كـ(ثُمّ)، إلا أنه في (ثُمّ)، واجب، وفي (الواو)، جائز، تقول: (بعَثَ اللهُ آدمَ ومحمدًا- صلى الله عليهما وسلم)؛ لأنهما قد اشتركا في البعثة، وإن كان بينهما زمان طويل، ولو قلت: (بعث الله محمدًا وآدمَ)، لجاز؛ لأن المتقدم في (الواو)، قد يكون متأخرًا في المعنى، وإنما الغرض بـ(الواو)، الاجتماع، ولا يراعى فيها ترتيب»[٤].

وذهب الثمانيني بذلك مذهب جميع البصريين والكوفيين، ونقل بعضهم عن الفراء

---

(١) البيت من الكامل وانظر الديوان ص٣١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٩٢، والخزانة ١١/ ٣.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٧٧، وشرح اللمع ١/ ٥٤٨.

(٣) هذا البيت من الوافر للأحوص الأنصاري، ويقال لغيره، وهو بهامش ديوانه ص١٩٠، والأصول ١/ ٢٥٥، وخزانة الأدب ١/ ٣٩٩، ٢/ ١٩٢، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٨٦، والتصريح ١/ ٣٤٤.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٧٧- ٣٧٨، وشرح اللمع ١/ ٥٤٨- ٥٤٩، وانظر الكتاب ١/ ٢٩٠، ٢٩١، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤/ ٢١٦.

والكسائي وثعلب وابن درستويه، وبه قال بعض الفقهاء أنها للترتيب[١].

وقد أشار الثمانيني إلى أن (الواو)، تكون بمعنى (مع)، وهو ما سبق ذكره في المفعول معه، وتكون بمعنى حرف جر (واو رُبّ)، وقد سبق ذكرها في المجرورات[٢].

٢- (الفاء): قال الثمانيني: «إنها موضوعة للتعقيب من غير تراخٍ، يدلك على ذلك وقوعها في جواب الشرط إذا قلت: (إن تُزُرْني فأنت كريمٌ)؛ لأن المشروط ينبغي أن يكون عقيب الشرط ومتصلًا به مترتبًا عليه، من غير تراخٍ عنه، فإذا وجدت الفاء عاطفة قطعت على أن الثاني عقيب الأول، كما أن المشروط عقيب الشرط، تقول: (قام زيدٌ فعمرو)، و(رأيت زيدًا فعمرًا)، و(مررت بزيدٍ فعمرٍو)»[٣].

ومعنى ذلك أن (الواو)، تأتي للجمع بين الشيئين أو الأشياء، و(الفاء)، تأتي للتفرقة فإذا قلت: ادخلوا الأول والآخرُ والصغيرُ والكبيرُ، فالرفع الوجه؛ لأن معناه معنى كلهم، كأنه قال: ليدخلوا كلهم. فإن أردت أن تجعل هذه الصفات المحلاة بأل نعوتًا لم يجز إدخال (الفاء)؛ لأنك لو قلت: مررت بزيد أخيك وصاحبك، كان حسنا، ولو قلت: مررت بزيد أخيك فصاحبك، والصاحب زيد لم يجز. ولو قلتها بالواو حسُنَتْ[٤].

٣- (ثَّم): قال الثمانيني: «إنها ترتب كما ترتب (الفاء)، إلا أنها توجب تراخيًا بين الثاني والأول، تقول: (قام زيدٌ ثم عمرٌو)، أي: بينهما أمدٌ طويل، كما تقول: (بعثَ اللهُ آدمَ ثم محمدًا

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضى ٢/ ٣٦٣، ٣٦٤، والإيضاح العضدى ١/ ٢٨٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٨١، ١٩٨٢.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٧٨، وشرح اللمع ١/ ٥٥٠.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣٧٨، وشرح اللمع ١/ ٥٥٠.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٩، والنكت ١/ ٤١٨.

صلى الله عليهما)»[١].

وقد سار الثمانيني على نهج جمهور النحاة في دلالة (ثم)، مخالفا كلا من الفراء وثعلب اللذين ذهبا إلى أن (ثم)، بمنزلة (الواو)، لا ترتب[٢].

ولعل معنى التراخي في هذا الحرف يجعل لكل من المعطوف والمعطوف عليه فعلا لا يتعلق بالآخر، يقول سيبويه: «ومن ذلك: مررت برجل ثم امرأة، فالمرور هاهنا مروران وجعلت (ثم)، الأول مبدوءا به، وأشركت بينهما في الجر»[٣].

وتختلف (ثم)، في أنها لا ينتصب الفعل بعدها على إضمار (أنْ)، كما ينتصب ما بعد (الواو والفاء)، وذلك أنه ليس يدخلها من المعاني ما يدخل في (الفاء)، وليس معناها معنى الواو. ولكنها حرف عطف تُشرك به الآخر الأول، أو يقطع بها ما بعدها مما قبلها[٤].

٤- (أوْ) : وهو حرف عطف للإشراك، ذكر له الثمانيني معاني حسَب الأسلوب الذي يرد فيه، كأن يقع بعد طلب أو خبر أو استفهام. وتتمثل هذه المعاني فيما يلي:

- الشك والإبهام إذا كانت في الخبر نحو: قام زيد أو عمرو، وفي التنزيل: ﴿إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٥]، والقديم سبحانه لا يشك، وإنما أبهم على المخاطبين؛ لأن مصلحتهم في ألّا نبين لهم حقيقة العدد.

- التخيير والإباحة إذا دخلت مع الأمر، فالتخيير عندما تدخل بين أشياء محظورة بالعقل أو الشرع، فيكون الأمر يبيح أحدهما، ويتعين المباح بفعل المأمور، ويبقى الآخر على حظره، وقد

(١) الفوائد والقواعد ص٣٧٩، وشرح اللمع ١/ ٥٥٥.
(٢) انظر معاني القرآن ١/ ٣٩٦، والجنى الداني ص٤٢٧.
(٣) الكتاب ١/ ٤٣٨.
(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٨٩.
(٥) سورة الصافات، الآية (١٤٧).

علمنا أن مال كل واحد منا محظور على غيره التصرف فيه إلا بإذنه، فإذا قال لغيره: (خُذ ثوبًا أو دينارًا)، فقد أباحه أحدهما. فإن أخذ أحدهما فقد أطاع، وإن أخذهما فقد عصى. وكذلك لو قال الطبيبُ لإنسان: (كل لبنًا أو سمكًا)، وقد علم أن جمعهما يضره، فإن فعل أحدهما فقد أطاع، وإن جمعهما فقد عصى.

فلو دخل النهي على هذا فقال: (لا تأخذ ثوبًا أو دينارًا)، لكان قد نهاه أن يأخذهما، فينبغي أن يكون أحدهما محظورًا. وإنما تكون للإباحة إذا دخلت بين أفعال مباحة، فإن شئت اقتصرت على بعضها، وإن شئت جمعت بينها، تقول: (جالس الحسنَ أو ابن سيرِيْنَ)؛ لأن كل واحد منهما صالح زاهد عالم، وفي مجالسته فخر وثواب، فإن شئت اقتصرت على أحدهما، وإن شئت جالستهما جميعًا، وتقول: (تعلم الفقه أو النحو)؛ لأن كل واحد منهما ثواب وجمال، فإن شئت اقتصرت على أحدهما، وإن شئت تعلمتها، فإن فعلت أحدهما فقد أطعت، وإن جمعت فقد أطعت.

ولا تكون (أو)، بمعنى (الواو)، كما قال قوم؛ لأن (الواو) توجب الجمع، فلو قال لك: (تعلّم الفقه والنحو)، لوجب عليك أن تتعلمهما، فإن تعلمتهما فقد أطعت وامتثلت، وإن تعلمت أحدهما كنت عاصيًا، وهذا فرق بين (الواو)، وبين (أو)، التي للإباحة[1].

ونلاحظ من كلام الثمانيني أنه ذهب مذهب البصريين في أن (أو)، في ذلك الموضع لا تكون بمعنى (الواو)، ولا معنى (بل)؛ لأن الأصل فيها أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف (الواو)، و(بل)؛ لأن (الواو) معناها الجمع بين الشيئين و(بل) معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، أما الكوفيون والأخفش والجرمي فقد ذهبوا إلى أن (أو) تكون

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٧٩- ٣٨٠، وشرح اللمع ١/ ٥٥٠- ٥٥٢.

بمعنى (الواو)، وبمعنى (بل)[١].

وأضاف الثمانيني: «إن دخل النهي على (أو)، التي للإباحة حظر الجمع والإفراد؛ لأن النهي يحظر كل ما أباحه الأمر، فلو قال: (لا تتعلّم الفقه أو النحو)، وجب عليه ألّا يتعلمهما، ولا يتعلم أحدهما، فإن تعلمهما كان عاصيًا، وإن تعلّم أحدهما كان عاصيًا.

وقد تأولوا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾[٢]، على أن هذه (أو) هي التي للإباحة، فإن أطاع أحدهما أو أطاعهما كان عاصيًا، فكأنه قبل النهي قد كان له أن يطيعهما، أو يطيع أحدهما، وإن كان هذا لا يجوز فلو كان هذا النهي دخل على الواو، فقال: (لا تتعلّم الفقهَ والنحوَ)، لوجب ألّا يتعلمها جميعًا؛ لأن النهي حظر الجمع، كما أن الأمر أوجب الجمع، فإن تعلم أحدهما لم يكن عاصيًا»[٣].

ولم يتطرّق الثمانيني إلى أن (أو)، تفيد الإضراب ومطلق الجمع، فتكون (أو)، للإضراب بمنزلة (بل)، عند سيبويه بشرطين، الأول: تقدم نفي أو نهي. والثاني: إعادة العامل: ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت: لستَ بشرا أو لستَ عمرا، أو قلت: ما أنت ببشر أو ما أنت بعمرو، لم يجئ إلا على معنى: لا بل ما أنت بعمرو، ولا بل لست بشرا. وإذا أرادوا معنى أنك لست واحدا منهما قالوا: (لست عمرا ولا بشرا)، أو قالوا: (أو بشرا)، كما قال عز وجل: ﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾، ولو قلت: أو لا تُطع كفورا، انقلب المعنى[٤]؛ لأن المعنى يصير إضرابا عن النهي الأول ونهيا عن الثاني فقط، وتصبح (أو)، بمعنى (لا بل)، وهو معنى الإضراب عن الجملة الأول،

---

(١) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ٢/ ٤٧٨- ٤٨٤، وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٤، ٢/ ٤٩١، والمغني ١/ ٦٢، والجنى الداني ص٢٣٠.

(٢) سورة الإنسان، الآية (٢٤).

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٧٩- ٣٨٠، وشرح اللمع ١/ ٥٥١.

(٤) الكتاب ٣/ ١٨٨.

كأنك إذا قلت: أو لا تطع كفورا، تقول: أطع آثما إنما لا تُطع كفورا، فإذا جمعت وقلت: آثما أو كفورا كأنك قلت: لا تطع هذين[١].

- (مطلق الجمع): فتكون (أو)، بمعنى (الواو)، وذلك في المجاز والاتساع، تقول: خُذه بما عزَّ أو هان، كأنه قال: خذه بهذا أو بهذا، أي لا يفوتنَّك على كل حال، ومن العرب من يقول: خذه بما عز وهان، أي خذه بالعزيز والهين، وكل واحدة منهما تجزئ عن أختها[٢].

٥- (إمّا): قال الثمانيني: «معناها كمعنى (أو)، من الإبهام والشك، والإباحة والتخيير، إلا أنها تخالف (أو)؛ لأن (أو)، يمضي صدر الكلام على اليقين ثم يعرض الشك بـ(أو)، فيسري من آخر الكلام إلى أوله. و(إما) يبني كلامه من أوله فيها على الشك. و(إما) تتكرر، و(أو) لا تتكرر»[٣].

ودار خلاف بين النحويين في كون (إما) حرف عطف أم لا؛ فذكر ابن مالك[٤]: أن مذهب يونس[٥]، وابن كيسان[٦]، وأبي علي[٧]، أنها ليست بحرف عطف وأن العطف بـ(الواو)، لا بـ(إما)، وذكر ابن عصفور[٨] اتفاق النحويين على أن (إما) ليست من حروف العطف لا الأولى ولا الثانية في قولك: (قام إما زيد وإما عمرو)، وقد عَدَّ سيبويه[٩] (إما) في حروف

---

(١) انظر: التعليقة ٢/ ٢٩١، ومغني اللبيب ١/ ٦٢.
(٢) الكتاب ٣/ ١٨٤، ١٨٥.
(٣) الفوائد والقواعد ص٣٨١، وشرح اللمع ١/ ٥٥٢.
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٤.
(٥) المغني ١/ ٥٩، والجنى الداني ص٥٢٩.
(٦) المغني ١/ ٥٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٢٢٦.
(٧) الإيضاح العضدى ص٢٨٩.
(٨) المقرب ص٢٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٣.
(٩) الكتاب ١/ ٤٣٥.

العطف، وحمل بعضهم كلام سيبويه على ظاهره، فقال (الواو)، رابطة بين (إما)، الثانية وبين (إما)، الأولى وقال بعض المتأخرين: (الواو)، عطف (إما)، على (إما)، و(إما)، الثانية عطفت الاسم على الاسم. وقال الرماني[١]: (إما)، الثانية حرف عطف. وهذا ما ذكره الثمانيني حيث قال: «والحذاقُ من النحويين لا يجعلون (إمّا)، من حروف العطف، وإنما ذكرت مع (أو)، لموافقتها لها في المعنى، وفي الحقيقة ليست عاطفة، لأمرين:

أحدهما: لتقدمها على المعطوف عليه إذا قلت: (قام إما زيدٌ وإما عمرٌو)، وحروف العطف لا تتقدم على المعطوف عليه.

والوجه الثاني: دخول (الواو)، على الثانية كقولك: (وإما)، و(الواو) هي أُمُّ حروف العطف لا تخرج عنه، فدل على أن (إما) ليست للعطف؛ لأن حرف العطف لا يدخل على مثله»[٢].

٦- (لا): وأما (لا): فيعطف بها لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، وذلك بشرط أن تُسبق (بإيجاب أو أمر)، وأن يكون معطوفها مفردا لا جملة[٣]. من ذلك: (مررت برجل لا امرأة)، أشركَتْ بينهما (لا)، في (الباء)، وأحقت المرور للأول وفصلَتْ بينهما عند مَن التبسا عليه فلم يدْرِ بأيِّهما مررت[٤]. (فلا)، أفادت هاهنا ثبوت المرور للأول، ونفيه عن الثاني؛ لأنها تُثبت للثاني ضد ما دخل فيه الأول. فلما كان المرور إيجابا مع الرجل، نفته عن المرأة. ولو جاءت (لا)، بعد أمر، نحو: (اضرب زيدا لا عمرا)، لأفادت ثبوت الأمر بضرب زيد، والنهي عن ضرب عمرو.

---

(١) الجنى الداني ص٥٢٩.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٨١، وشرح اللمع ١/ ٥٥٢.

(٣) انظر: الأصول في النحو ٢/ ٥٦، وحاشية الصبان ٣/ ١١١.

(٤) الكتاب ١/ ٤٣٩.

وفي ذلك يقول الثمانيني ذاهبًا مذهب جمهور النحاة: «وأما (لا)، فلا يعطف بها إلا في الإيجاب؛ لأنها تنفي عن الثاني ما ثبت للأول. تقول: (قام زيد لا عمرو)، نفيت عن (عمرو)، القيام الذي أثبته لـ(زيد)، وتقول: (لقيت زيدًا لا عمرًا)، نفيت عن (عمرو)، اللقاء الذي أثبته لـ(زيد). ولأجل هذا المعنى لم يجز أن تكون عاطفة في النفي؛ لأنك لو قلت: (ما قام زيدٌ ولا عمرٌو)، لم يجز؛ لأنك لم تثبت للأول شيئًا فتنفيه عن الثاني»[(١)].

ونلاحظ مما سبق أن العطف (بلا)، من التأكيد ونفي الشك عما ثبت في علم المتكلم: ومنه: مررت برجل راكعٍ لا ساجدٍ، لإخراج الشك أو لتأكيد العلم فيهما[(٢)].

٧- (بل) : وهو حرف عطف يفيد الإضراب، فإن كان بعد (إيجاب أو أمر)، فهو لإزالة الحكم عما قبله حتى كأنه مسكوت عنه، وجعله لما بعده، وذلك نحو: (قام زيد بل عمرو)، ونحو: (اضرب زيدا بل عمرا). وإن كان بعد (نفي أو نهي)، فهو لتقرير حكم الأول وجعل ضده لما بعده، وذلك نحو: (ما قام زيد بل عمرو، ولا تضرب زيدا بل عمرا)[(٣)].

وفي ذلك قال الثمانيني: «وأما (بلْ)، فهي تعطف في النفي والإثبات. وقال بعضهم: معناها الإضراب عن الأول والإثبات للثاني[(٤)]، وهذه العبارة ليست بمرضية؛ لأنها تعطف في القرآن، ولا يقال: (أضربت عن هذا)، في كتاب الله تعالى، والجيد أن يقال: هي لانتقال من قصة تامة إلى قصة أخرى»[(٥)].

وأضاف الثمانيني: «وما بعد (بَلْ)، متحقق مثبت، وما قبلها متروك منصرف عنه سواء

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٨١، وشرح اللمع ١/ ٥٥٣.

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٠.

(٣) انظر: الجنى الداني ص٢٣٦، ٢٣٧.

(٤) سواء كان ذلك الحكم إيجابًا أو سلبا، انظر شرح ابن عقيل ٣/ ١٣٦.

(٥) الفوائد والقواعد ص٣٨٢، وشرح اللمع ١/ ٥٥٣، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٠٥.

كان إثباتًا أو نفيًا. تقول: (قام زيد بل عمرو)، فالقيام مثبت لـ(عمرو)، و(زيد)، متروك، و(أكرمت زيدًا بل عمرًا كذلك)، و(مررت بخالدٍ بل جعفرٍ)، المرور مثبت لـ(جعفر)، و(خالد)، متروك»[١].

وقال سيبويه: العطف بـ(بل)، في المثبت على الغلط أو النسيان، وقال: (إما غلط فاستدرك، أو نَسِي فذكر)[٢].

وأضاف الثمانيني: «وتقول في النفي: (ما قام جعفر بل بكرٌ)، القيام مثبت لـ(بكر)، و(جعفر)، متروك. و(ما لقيت جعفرًا بل محمدًا)، اللقاء مثبت لـ(محمد)، و(جعفر)، متروك. و(ما مررت بزيدٍ بل هندٍ)، المرور مثبت لـ(هند)، و(زيد)، متروك»[٣].

وأجاز سيبويه الرفع في نحو (ما مررت برجلٍ بل حمارٌ)، قال: (وقد يكون فيه الرفع)، وقد خرجه بقوله: (فما مررت برجلٍ بل حمارٌ...أي بل هو حمار)[٤].

ويقول سيبويه مؤكدًا دلالة (بل)، و(لكن)، ونحوهما على العطف: واعلم أن (بل، ولا بل[٥]، ولكن)، يُشرِكْنَ بين النعتين فيجريان على المنعوت، كما أشركَتْ بينهما (الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وإما)، وما أشبه ذلك[٦].

كل ما سبق يصح إذا كان ما بعد (بل)، اسما مفردا، فإن وقع بعده جملة فهو (حرف

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٨٢، وشرح اللمع ١/ ٥٥٣.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٤٣٠.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣٨٢، وشرح اللمع ١/ ٥٥٣.

(٤) انظر الكتاب ١/ ٤٣٩.

(٥) تزاد (لا) قبل (بل)؛ لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي. انظر: مغني اللبيب ١/ ١٠٣- ١٠٤.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٥.

openkandil.com

ابتداء)، لا حرف عطف[١]، يدل على ترك شيءٍ من الكلام وأخْذٍ في غيره، أي الانتقال من غرض إلى غرض؛ ولذلك يأتي هذا النوع في الشعر. وعلى هذا الوجه تقول: (ما مررت برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ)، و(مررت برجل صالحٍ بل طالحٌ)، فترفع على الابتداء، كأنك قلت: بل هو طالحٌ؛ لأنها من الحروف التي يُبتدأ بها. وتقول: (ما مررت برجلٍ بل حمارٌ)، أي بل هو حمارٌ، كأنك قلت: بل الذي مررت به حمارٌ، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾[٢]، أي بل هم عبادٌ مكرمون، ولكن (بل)، مع ذلك، لا يبتدأ بها في أول الكلام، ولا تكون إلا بعد كلام سابق[٣].

٨- (لكن): قال الثمانيني: «وأما (لكن)، فإنها تعطف في النفي مفردًا على مفرد، وتثبت للثاني ما انتفى عن الأول. تقول: (ما لقيت زيدًا لكن جعفرًا)، أثبت لـ(جعفر)، اللقاء الذي نفيته عن (زيد)، و(ما قام محمدٌ لكن هندٌ)، نفيت القيام عن (محمد)، وأثبته لـ(هند)، و(ما مررت بهند لكن محمد)، نفيت المرور عن (هند)، وأثبته لـ(محمد)»[٤].

وأجاز سيبويه الرفع بعد (لكن)، في نحو: (ما مررت برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ)، و(إن شئت رفعت فابتدأت على (هو)، فقلت: ما مررت برجل صالح ولكن طالحٌ، أي هو طالحٌ[٥].

وقال الثمانيني: «و(لكن) موضوعةٌ للاستدراك والعطف، فإذا دخل عليها (واو)، العطف خلصت هي للاستدراك، وبطل منها العطف، وخلى العطف للواو دونها، كقوله تعالى: (ولكنْ

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١/ ١٠٣، ورصف المباني في شرح حروف المعاني ص١٥٥.

(٢) سورة الأنبياء، الآية (٢٦).

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٣، و١/ ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٠.

(٤) الفوائد والقواعد ص٣٨٢، وشرح اللمع ١/ ٥٥٤.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٥.

الناسُ أنفسَهم يظلمون)[١]، العطف للواو، والاستدراك بـ(لكن).

فإن وقعت (لكن)، في الإيجاب عطفت جملة على جملة، تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها، تقول: (قام زيدٌ لكن عمرٌو لم يقم)، و(لقيتُ زيدًا لكن محمدًا لم ألقه)، و(مررت بخالدٍ لكن عمرٍو لم أمررْ بِه)»[٢].

ونلاحظ مما سبق أن (لكن)، بعد نفي أو نهي جاز أن يكون ما بعدها عطفا، ولا تكون عطفا إلا على هذا، وهي توجب لما بعدها ما نفي عما قبلها. أي معناها حينئذ تقرير حكم ما قبلها من نفي أو نهي، وإثبات نقيضه لما بعدها، وهو أحد وجهي الإضراب في (بل).

وإنما يُشترط (النفي والنهي)، في (لكن)، الواقعة قبل المفرد، فإن وليتها جملة فهي بمنزلة (بل)، في الابتداء تدخل لترك قصة إلى قصة أخرى تامة، فيجوز أن تقع بعد إيجاب أو نفي أو نهي أو أمر[٣]. وتقول على هذا الحد: مررت برجل صالحٍ ولكن طالحٌ، أي هو طالح. وتقول: ما مررت برجلٍ ولكن حمارٌ، تريد: ولكن الذي مررت به حمار؛ لأنها من الحروف التي يُبتدأ بها، وزال عنها معنى العطف مع الواو، وهي بمنزلة (بل)، في أنها لا تقع في ابتداء الكلام[٤].

كما نلاحظ أيضًا أن الثمانيني ذهب مذهب أكثر النحويين إلى أنها عاطفة، ولا تحتاج إلى (الواو)، تقول (ما قام زيد لكن عمرو)، ولم يأخذ بأي مذهب من المذاهب الأربعة الأخرى[٥]، وهي:

---

(١) سورة يونس، الآية (٤٤) (ولكن الناس) بتشديد النون ونصب الناس قراءة الجمهور، وقرأ حمزة والكسائي بسكون النون، ورفع (الناس). معجم القراءات ٣/ ٧٦.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٨٢، ٢٨٣، وشرح اللمع ١/ ٥٥٤.

(٣) انظر: رصف المباني ص٢٧٥، ٢٧٦، والجنى الداني ص٥٨٦- ٥٩١.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٠، وانظر: الأصول في النحو ٢/ ٥٧.

(٥) انظر الإيضاح العضدي ص٢٩٠، وشرح الأشموني ٣/ ٩١.

١- أنها ليست حرف عطف وهو مذهب يونس[١]، بل هي حرف استدراك.

٢- أنها حرف عطف بنفسها، ولابد في العطف بها من (الواو) قبلها، و(الواو) زائدة قبلها إذا عطفت، وهو اختيار ابن عصفور[٢].

٣- أن العطف بها وأنت مخيّر بين أن تأتي بالواو، وألا تأتي بها، وهو قول ابن كيسان[٣].

٤- أن العطف هو من عطف الجمل لا من عطف المفردات، و(الواو) هي العاطفة نحو: ما قام سعد ولكن قام سعيد[٤].

كما نلاحظ أيضا أن الثمانيني ذهب أيضا مذهب البصريين؛ في أنه لا يجوز العطف بـ(لكن) في الإيجاب، فإذا جيء بها في الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها نحو: (أتاني زيد لكن عمرو لم يأت). وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها في النفي. ولم يذهب مذهب الكوفيين في أنه يجوز العطف بـ(لكن) في الإيجاب، نحو: أتاني زيد لكن عمرو. محتجين بأن (بل)، يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب، فكذلك (لكن) وذلك لاشتراكهما في المعنى، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي، فكذلك في الإيجاب[٥].

٩- (أمْ): وهو حرف عطف تُشرك به الآخر الأول كسائر حروف العطف، تقول: (أمررت برجل أم امرأة؟)، إذا أردت معنى أيُّهما مررت به[٦]، فإن (أمْ) تُشرك بينهما، كما أشركت

---

(١) انظر شرح الأشموني ٣/ ٩١، والجنى الداني ص٥٨٨.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٤، وشرح الأشموني ٣/ ٩١.

(٣) انظر المغني ١/ ٢٩٣، والجنى الداني ص٥٨٨، وشرح الأشموني ٣/ ٩١.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٥- ١٩٧٦.

(٥) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٨٤- ٤٨٨

(٦) يقصد إذا أردت معنى الاتصال بأم، لا معنى الانقطاع.

obeikandl.com

بينهما (أو)[١].

وقال الثمانيني: «(أم)، فيها عطف، واستفهام، ولها موضعان: أحدهما: أن تكون متصلة على معنى (أيهما). والآخر: أن تكون منقطعة على معنى (بَلْ)، وهمزة الاستفهام. فأما (المتصلة)، التي بمعنى (أي)، فإنها لا تكون بمعنى (أي)، إلا أن يجتمع فيه ثلاثة شروط:

أول الشروط: أن يكون السائل بها عالمًا بما يسأل عنه مجملًا، فإن لم يكن عالمًا وجب أن يسأل بـ(أو)، فيقول: (أزيدٌ عندك أو عمرٌو؟)، معناه: (أأحدُهما عندك؟)، فإن قال المسؤول: (لا)، فقد كفى، وإن قال: (نعم)، فقد اعترف بكون أحدهما عنده، فيرجع السائل فيسأل فيقول: (أزيدٌ عندك أم عمرو؟).

والشرط الثاني: أن تكون (أم)، معادلة لهمزة الاستفهام فقط ومعنى المعادلة هو المشاطرة والمقاسمة، ومعنى المشاطرة أن يسأل عن اسمين أو فعلين فيدخل الهمزة على الأول، ويدخل (أمْ)، على الثاني منعطفة على الأول، ويجعل الذي لم يسأل عنه بينهما.

والشرط الثالث: أن يكون الكلام جملة واحدة، فإذا كملت هذه الشروط صارت (أمْ)، والهمزة بمعنى (أي)، فإن شئت سألت بـ(أي)، وإن شئت بـ(أمْ) والهمزة، وبأيهما سألت وجب على المسؤول أن يعين للسائل ما سأل عنه، مثال ذلك أن تقول: (أزيدٌ في الدارِ أم عمرو؟)، وتقول: (أزيدٌ لقيتَ أم عمرًا؟)، وتقول: (أبزيدٍ مررت أم عمروٍ؟)، كما تقول: (أيهما في الدار؟)، و(أيهما لقيتَ؟)، و(بأيهما مررت؟)، فهذا كيفية السؤال عن الأسماء»[٢].

وأضاف الثمانيني: «إن قال قائل: إذا كنا نقدر على السؤال بـ(أي)، فلم نعدل إلى السؤال بـ(أم) والهمزة وهو طويل؟ قيل له: لا يمتنع أن يكون للمعنى الواحد عبارتان مبسوطة

---

(١) الكتاب ١/ ٤٤٠، وانظر: الجنى الداني ص٢٠٤- ٢٠٥.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٨٣- ٣٨٤، وشرح اللمع ١/ ٥٥٥.

ومختصرة، فتستعمل كل واحدة منهما في الموضع الذي تليق به وتصلح أن تستعمل فيه. فإن اضطر شاعرٌ إلى تقديم ما يجب توسطه بين المسؤولين جاز، فيقول: (أفي الدار زيدٌ أم عمروٌ؟)، و(أزيدٌ قام أم قعَدَ؟)[(١)]، فإن هذا جائز في الضرورات»[(٢)].

وبيّن الثمانيني أن «(أم) المنقطعة يجوز أن تقع بعد الخبر المحض، ويجوز أن تقع بعد أدوات الاستفهام كلها إلا الهمزة، ويجوز أن تقع بعد الهمزة إذا كان الكلام جملتين مختلفتين، وكان الخبر مختلفًا. وتقدر هذه المنقطعة بـ(بل) والهمزة، وإنما قدرت بـ(بل)؛ لأن فيها تركًا للأول وانصرافًا عنه كما في (بل)، وقدرت بالهمزة؛ لأن ما بعد (بل)، تحقق وما بعد (أم)، هذه مشكوك فيه فلذلك قدرت بالهمزة ليسأل عنه، وجوابها (نعم)، أو (لا).

مثال وقوعها بعد الخبر أن يقول المخبر: (قام زيدٌ أم عمروٌ منطلقٌ)، ترك الخبر وعدل إلى الاستفهام، تقديره: (بل عمرو منطلق)، فالجواب عن الثاني؛ لأن السؤال عنه، ومثال هذا من كلامهم: (إنها لإبل أم شاء)، كأنه رأى أشخاصًا تلوح فغلب في ظنه أنها (إبل)، فأخبر بحسب ما غلب في ظنه، ثم شك فرجع إلى السؤال والاستثبات فكأنه قال: (بل أشاءٌ هِي).

ومثال وقوعها بعد الاستفهام: (من عندك أعمرٌو أم زيدٌ منطلقٌ)، ترك السؤال الأول

---

(١) التمثيل بالنثر في تقديم ما يجب توسطه يعد من الشذوذ، وإنما يكون من الضرائر عند الشاعر، انظر: تفصيل هذه المسألة في الضرورة الشعرية ص٣٠١.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٨٤، وشرح اللمع ١/ ٥٥٥، ولم يستشهد الثمانيني بشعر على هذا الاضطرار، ويمكن أن يحمل عليه قول الشاعر:

فقمت للطيف مرتاعا فأرقني فقلت أهي سرت أم عادني حلم

والأصل: أسرت هي، فقدم ليستقيم البيت، وللنحاة توجيه فيه، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٩، وشرح الألفية للأشموني ٣/ ١٠٣، والخزانة ٥/ ٢٤٤.

أجاز سيبويه في الكتاب ٣/ ١٧٠ هذا الوجه في غير الضرورة، وقال: (ولو قلت ألقيت زيدًا أم عمرًا كان جائزًا حسنًا، أو قلت: أعندك زيد أم عمرو كان كذلك).

وانتقل إلى السؤال الثاني، تقديره: (بل أزيدٌ منطلقٌ).

ومثال وقوعها بعد الهمزة إذا اختلف الخبر أن يقول: (أزيدٌ في الدار أم عمروٌ في السوق)، تقديره: (بل أعمرٌو في السوق)، كذلك تقول: (أقام زيدٌ أم يقعدُ)، تقديره: بل هو يقعدُ، صارت منقطعة لاختلاف الفعلين، وكذلك تقول: (أيقومُ زيدٌ أم جلسَ)، تقديره: بل هو جلسَ»[(١)].

ونلاحظ مما سبق أن (أم) تختص بأسلوب الاستفهام، فلا يكون الكلام بها إلا استفهاما، ويقع الكلام بها في الاستفهام على معنيين، أحدهما: التسوية والمعادلة فتكون (أم)، متصلة ويصير الكلام بها بمنزلة (أيهما وأيهم)، وتختص في هذا الموضع بهمزة الاستفهام دون غيرها من أدوات الاستفهام، وذلك قولك: (أزيدٌ عندك أم عمرو؟) كأنك قلت: أيهما عندك؟ والآخر: أن تكون (أم)، منقطعة عن الاستفهام الأول، فلا يكون ما بعدها إلا كلاما تاما؛ لأن الاستفهام ينصرف إلى ما بعدها، وذلك قولك: (أعمرٌو عندك أم عندك زيد)، فهذا ليس بمنزلة (أيهما عندك)، ومما يدل على انقطاع (أم)، هاهنا أنها لا تختص بالمجيء بعد همزة الاستفهام كالمتصلة، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾[(٢)]، كما تقع مسبوقة بالخبر المحض نحو قول العرب: (إنها لإبلٌ أم شاءٌ يا قوم)[(٣)].

وأما حتى فقد سبق أن فصلنا الكلام فيها في حروف الجر وبيّنا أن الثمانيني ذهب مذهب البصريين في أنها عاطفة ولم يذهب مذهب الكوفيين إلى أنها ليست بحرف عطف[(٤)].

ولم يتطرق الثمانيني إلى بعض حروف العطف المختلف فيها مثل: (إلا، وليس، ولولا،

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٨٥ـ ٣٨٦، وشرح اللمع ١/ ٥٥٥، ٥٥٦، وانظر الكتاب ٣/ ١٧٢، ١٧٨، ١٨٩، والمقتضب ٣/ ٢٨٩، ٢٩٠، وشرح المفصل ٨/ ١٥٢، ١٥٣.

(٢) سورة الرعد، الآية (١٦).

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٦٩، ١٧٥، ومغني اللبيب ١/ ٣٩، ٤٣.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ١/ ١٩٧٨ - ١٩٩٨، ٢٠٠٤، وانظر البحث (المجرورات) حروف الجر.

وهلَّ وكيف ومتى وأين)[١].

ثم تحدث الثمانيني عن عطف الاسم على الاسم وعطف الفعل على الفعل فقال: «واعلم أنك تعطف الاسم على الاسم إذا اتفقا في المعنى، تقول: (قام زيدٌ وعمرو)، فتعطف (عمرًا)، على (زيد)؛ لأن القيام يصح من (عمرو)، كما يصح من (زيد)، ولا تقل: (مات زيد والشمس)؛ لأن (الشمس) لا يصح موتها، ولو قلت: (طلعت الشمس وزيدٌ)، لجاز، ولا تقل: (نامَ زيدٌ والسماءُ)؛ لأن (السماء) لا يصح منها النوم.

وتعطف الفعل على الفعل إذا اتفقا في الزمان الماضي، وتقول: (يقعد زيد ويقوم)، فتعطف (يقوم)، على (يقعد)، لاتفاقهما في الزمان المستقبل، ولو قلت: (قام زيد ويقعد)، لم يجز أن تعطف (يقعد)، على (قام)، لاختلاف زمانيهما، ولو قلت: (يقوم زيد وقعد)، لم يجز أن تعطف (قعد)، على (يقوم)، لاختلاف زمانيهما. واعلم أنك تعطف المظهر على المظهر، نحو: (قام زيدٌ وعمروٌ)، والمضمر على المضمر، نحو: (لقيتُه وإياك)، و(أكرمتُك وإياه)، وتعطف المضمر على المظهر، نحو: (قام زيدٌ وأنت)»[٢].

وأضاف الثمانيني: «وأما عطف المظهر على المضمر فلا يخلو أن يكون مرفوعًا متصلًا أو منصوبًا متصلًا أو مجرورًا. فإن كان منصوبًا متصلًا جاز العطف عليه وحسن، نحو: (لقيتكَ وزيدًا)، و(أكرمته وعمرًا)، و(أدركني وخالدًا). وإن كان المعطوف عليه مرفوعًا متصلًا فله طريقان: إن أكدت المضموم ثم عطفت عليه حسُن وجاز، تقول: (قمتُ أنا وزيدٌ)، و(ذهبت أنت وبكرٌ)، و(زيد ذهب هو وعمرو)، و(تذهبين أنت وجُمَلُ)، و(اقعد أنت وخالدٌ)، وفي

(١) هذه الأدوات حروف عطف مختلف فيها. انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٥، ١٩٧٧، ١٩٨٠.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٨٦- ٣٨٧، وشرح اللمع ١/ ٥٥٦- ٥٥٧.

التنزيل: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[١]، لما أراد العطف على الضمير في (اسكن)، أكده بالضمير المنفصل، ثم أتى بالمعطوف بعد التوكيد.

وقوله تعالى: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿مَا عَبَدۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ نَّحۡنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[٣]، (نحنُ)، توكيد لـ(نا)، في (عبْدنا)، ثم أتى بالمعطوف بعده. فإن لم يأت بتوكيد وأتى بكلام طويل بين المعطوف والمعطوف عليه سد طول الكلام مسد التوكيد. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[٤]، لما طولت (لا)، الكلام قامت مقام التوكيد، وكلما طال الفاصل وكثرت حروفه كان أحسن. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾[٥]، عطف (الرسول)، على الضمير في (بريء)؛ لأن قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ طول الكلام فسد مسد التوكيد، وقوله: ﴿مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ أكثر حروفًا من (لا)، فصار العطف هاهنا أحسنَ منه في الآية التي قبلها.

وقال تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ﴾[٦]، قد قرأ بعضهم (وشركاؤكم)، بالرفع عطفه على (الواو)، في (أجمعوا)؛ لأن المفعول من قوله: (أمركم) قد طوّل الكلام فأغنى عن التوكيد.

وإنما وجب هذا التوكيد؛ لأن الضمير المرفوع المتصل يتصل بما هو فيه، ويصير كالجزء منه سواء برزت للضمير صورة، أو لم تبرز له، وأكثر ما يتصل بالفعل فاستقبحوا أن يعطفوا في اللفظ اسمًا على لفظ فعل، فأكدوا ليكون المعطوف في اللفظ قد ولى اسمًا، وإن كان فعلًا، إنما هو

---

(١) سورة البقرة، الآية (٣٥).

(٢) سورة المائدة، الآية (٢٤).

(٣) سورة النحل، الآية (٣٥).

(٤) سورة الأنعام، الآية (١٤٨).

(٥) سورة التوبة، الآية (٣).

(٦) سورة يونس، الآية (٧١). (وشركاؤكم) بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ أبو عمرو، ويعقوب، والسلمي والحس، انظر: الكشاف ٢/ ٣٩، ومعجم القراءات ٣/ ٨٥.

معطوف على المؤكد لا على التوكيد.

والنحاة يقوّمون الألفاظ كما يقوّمون المعاني. فإن لم يؤكد هذا الضمير جاز العطف عليه ولم يحسُن، تقول: (قُم وزيدٌ)، وأكثر ما يجري في الشعر، قال عمر بن أبي ربيعة:

قلــتُ إذ أقبلَــتْ وزُهْــرٌ تهــادَى كنِعَــاج المــلا تعسَّــفْنَ رَمْــلا(١)

فعطف (زُهْر)، على الضمير في (أقبلت)، من غير توكيد، ولو قال: (هي وزُهْرٌ)، لكان أحسن، ولكن وزن البيت اضطره إلى إسقاط التوكيد»(٢).

ونلاحظ مما سبق أن الثمانيني حسّن العطف على الضمير المتصل المنصوب، كما أجاز وحسّن العطف على الضمير المتصل المرفوع بعد توكيده أو أتى بكلام طويل بين المعطوف والمعطوف عليه، فهذا سد مسد التوكيد، كما ذهب إلى جواز العطف على الضمير المرفوع بدون توكيد ولا فصل، ولكنه لم يحسّنه، وضرب أمثلة من النثر والشعر، وهو بهذا خالف البصريين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، فلا يجوز أن تقول: (قمت وزيد)، وقصروا جواز ذلك على قبح في ضرورة الشعر، وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل، فإنه يجوز معه العطف من غير قبح(٣).

وقد وافق الثمانيني الكوفيين في قولهم: يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار

---

(١) هذا البيت من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة، وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٣٧٩، والخصائص ٢/ ٣٨٦، والإنصاف ٢/ ٤٧٥، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٧٦، ومنسوب لقائله.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٨٩- ٢٩٠، وشرح اللمع ١/ ٥٥٧- ٥٥٩، وانظر الكتاب ٢/ ٣٧٧- ٣٧٩، وشرح المفصل ٣/ ٧٥، ٧٦.

(٣) انظر رأي البصريين في الإنصاف ٢/ ٤٧٤- ٤٧٨، والمساعد ٢/ ٤٦٩، وشرح التصريح ٢/ ١٥٠، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١٣.

الكلام نحو: (قمتُ وزيد)، وهو المثال نفسه الذي ذكره الثمانيني[١].

وأضاف الثمانيني «فإن عطفت المظهر على المضمر المجرور، لم يجز أن تعطف المظهر على المضمر المجرور؛ لأن المضمر المجرور يشبه التنوين من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه على حرف واحد، كما أن التنوين على حرف واحد.

والثاني: أنه لا يقوم بنفسه كما أن التنوين لا يقوم بنفسه.

والثالث: أنه يفتقر إلى ما يتصل به كافتقار التنوين إلى الاسم، فكما لا يجوز العطف على التنوين، فكذلك لا يجوز العطف على ما يشبه به، فإذا اتصل الظاهر بحرف الجر لم يكن عطفًا على المضمر، وإنما يكون كأنك عطفت جارًا ومجرورًا على جار ومجرور.

فأما قراءة (حمزة): (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ)[٢]، فعطف (الأرحام)، على (الهاء)، من (به)؛ فقد قال المبرد: إنه لحن[٣]. وقال أبو علي النحوي: ليس المعطوف على هذه الهاء ولا مجرورًا بهذه الباء، وإنما هو مجرور بباء أخرى حذفت لدلالة هذه المتقدمة عليها، وتقديره: به وبالأرحام[٤].

وإن صح هذا الذي قاله أبو علي يُؤوّلُ لكل ما جاء في الشعر على مثل هذا التأويل، ولم يقل: لحن الشاعر، قال الشاعر:

---

(١) انظر رأي الكوفيين في الإنصاف ٢/ ٤٧٤- ٤٧٨، وشرح الأشموني ٣/ ١١٤، وشرح التصريح ٢/ ١٥٠.

(٢) سورة النساء، الآية (١) (الأرحام) بالنصب هي قراءة الجمهور، وبالجر قرأ حمزة. انظر: كتاب السبعة ص٢٢٦، ومعجم القراءات ٢/ ١٠٤.

(٣) الكامل ٣/ ٣٩.

(٤) المقتضب ٢/ ٩٦٠، والإنصاف ٢/ ٤٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٨٧، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٤٤. وبهذا التأويل حمل ابن جني القراءة الثانية في الآية وأنكر على المبرد رده بها انظر: الخصائص ١/ ٢٨٥.

فـــاليومَ قربـــتَ تهجونـــا وتشـــتِمُنا فاذهب فما بكَ والأيـامِ مـن عجَـب[١]

فعطف (الأيام)، على الكاف من (بك)، وإن قدرنا نحن (الأيام)، على ما قاله أبو علي فلم يلحن الشاعر»[٢].

وفي هذه المسألة وافق الثمانيني رأي البصريين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بتكرار حرف الجر؛ لأنك إن عطفت فكأنك قد عطفت الاسم على حرف الجر، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز[٣]. أما الكوفيون فقد أجازوا العطف على الضمير المخفوض من دون تكرار حرف الجر، ووافقهم في ذلك يونس والأخفش. وهناك رأي ثالث أنه يجوز العطف على المخفوض إذا أكد فيجوز مررت به نفسه وزيدٍ، وهذا رأي الجرمي والزيادي والفراء[٤].

❁❁❁

(١) البيت من البسيط لعباس بن مروان السلمي انظر: الكتاب ٢/ ٣٨٣، ومجمع الأمثال للميداني ٢/ ٤٧، والإنصاف ٢/ ٤٦٤، والبحر المحيط ٢/ ١٤٨، وشرح المفصل ٣/ ٧٨، والخزانة ٥/ ١٢٣.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٩٠- ٣٩١، وشرح اللمع ٥٥٩- ٥٦٠.

(٣) انظر رأي البصريين في الإنصاف ٢/ ٤٦٣- ٤٧٤.

(٤) انظر تفصيل الآراء في الإنصاف ٢/ ٤٦٣- ٤٧٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٦، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٥، والخزانة ٥/ ١٢٤، وشرح الأشموني ٣/ ١١٤.

obeikandl.com